



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

اثر تلقى الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

الأستاذة المشرفة:

فاطمة الزهراء طاهري

إعداد الطلبة:

صبرينة كريد

رقم التسجيل:/2013
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2012-2013

اهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

الى رمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء عند البلاء

الى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم الجنة تحت اقدام الامهات

الى التي سهرت الليالي من اجل راحتي وأضاءت لي الدرب بالشموع

امي اطال الله في عمرها

الى ركيزة عمري ومنبع ثقتي وإرادتي

ابي اطال الله في عمره

الى كل عائلتي، اخوتي: هناء، الياس، ايمن

الى جميع طلبة دفعتي: عفاف، امال، سهام، بدره، سمير، رقيه، منال، صبرينة، محمد، حمد، بولعراس،

سارة، هيفاء، يمينة، حنان، ناهد

الى زملائي في العمل

الى الاستاذة المشرفة فاطمة الزهراء طاهري

الى كافة الاهل والأقارب والأحباب وكل من ساعد في هذا العمل من قريب ومن بعيد

تَشْكُرَات

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو

اتقدم بشكري وامتناني الكبيرين الى الاستاذة المشرفة " فاطمة الزهراء طاهري" على قبولها الاشراف على

هذا البحث رغم انشغالاتها الكثيرة، وعلى ما قدمته لي من توجيهات قيمة سواء على مستوى المنهجية او

على مستوى المضمون العلمي.

كما اسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة، من قريب او من بعيد في انجاز هذا العمل

كما لا انسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة والابتسامة وبالذعاء

الى كل هؤلاء اقول:

شكرا

فهرس الاشكال و الجداول

1. فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	المشاريع المصرحة الاستثمارية للفترة 2002-2012	52
02	المشاريع الاستثمارية التي تشرك اجانب خلال الفترة 2002-2012	53
03	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة اجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2012	54
04	مقارنة بين صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و الارباح المحولة عليها	65
05	الارباح المحولة من قبل شركاء سوناطراك	66
06	الفوائد المدفوعة على قروض الاستثمار الاجنبي المباشر	68
07	اجمالي الاحتياطات (باستثناء الذهب)	68
08	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من راس المال الثابت	69
09	مداخل صادرات المحروقات	69
10	الاجور و المرتبات الخاصة بالعاملين الاجانب المحولة نحو الخارج	70

2. فهرس الاشكال:

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	هيكل ميـزان المدفوعات	26
02	مقارنة بين صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و الأرباح المحولة	67

فهرس المحتويات

فهرس الاشكال و الجداول

المقدمة العامة (٥-١)

الفصل الأول: مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر (1-21)

2.....تمهيد الفصل

3.....المبحث الأول: مفاهيم اساسية للاستثمار الاجنبي المباشر

3.....المطلب الأول الاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: تعريف

3.....الاستثمار

4.....ثانياً: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

ثالثاً: مكونات راس مال الاستثمار الاجنبي

6.....المباشر

المطلب الثاني: محددات المناخ

7.....الاستثماري

7.....أولاً: المحددات الاقتصادية

9.....ثانياً: المحددات السياسية

9.....ثالثاً: المحددات القانونية

رابعاً: المحددات

10.....الادارية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي

المباشر 11.....

11.....المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً: النظرية

11.....الكلاسيكية

12.....ثانيا: نظرية عدم كمال السوق.....

ثالثا: نظرية الميزة

12.....الاحتكارية.....

13.....المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر.....

أولا: نظرية توزيع

13.....المخاطر.....

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

13.....الدولي.....

المبحث الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر ومراحل تطوره

14.....واتجاهاته.....

14.....المطلب الاول: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.....

اولا: الاستثمار الاجنبي المباشر حسب

14.....الغرض.....

16.....ثانيا: اهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.....

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته (1990-

2011).....

21.....خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بميزان المدفوعات (23-42)

23.....تمهيد الفصل.....

المبحث الأول: اطار المفاهيم المتعلقة بميزان

24.....المدفوعات.....

المطلب الأول: هيكل ميزان

24.....المدفوعات.....

اولا: تعريف ميزان

24.....المدفوعات.....

ثانيا: الهوية الاساسية لميزان

المدفوعات.....25

.....ثالثا: مبدا القيد المزدوج وكيفية التسجيل

29

.....المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

29

أولا: اختلال ميزان

المدفوعات.....29

ثانيا: اشكال اختلال ميزان

المدفوعات.....30

المطلب الثالث: تسوية الاختلال في ميزان

المدفوعات.....31

أولا: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية

للدولة.....31

ثانيا: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية

للدولة.....32

المبحث الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان

المدفوعات.....34

المطلب الأول: الاثار المباشرة وغير المباشرة على ميزان

المدفوعات.....34

أولا: الاثار المباشرة على ميزان

المدفوعات.....34

ثانيا: الاثار غير المباشرة على ميزان

المدفوعات.....35

المطلب الثاني: الاثر من خلال التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

.....35

اولا: التدفقات

الداخلة.....35

ثانيا: التدفقات الخارجة.....36

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي

المباشر.....37

المطلب الاول: مزايا الاستثمار الاجنبي

المباشر.....37

اولا: على مستوى الدولة

المضيفة.....37

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

له.....39

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.....39

اولا: على مستوى الدولة

المضيفة.....39

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

له.....41

خلاصة الفصل.....42

الفصل الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وأثره على ميزان المدفوعات (44-71)

تمهيد الفصل.....44

المبحث الاول: تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في

الجزائر.....45

المطلب الاول: الاطار القانوني للاستثمار في

الجزائر.....45

اولا: قوانين الاستثمار في

الجزائر.....45

ثانيا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في
الجزائر.....49

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر وتوزيعه القطاعي
والجغرافي.....52

اولا: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى
الجزائر.....52

ثانيا: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في
الجزائر.....53

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي في
الجزائر.....55

المطلب الاول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ
الاستثمار.....55

أولا: المؤشرات الاقتصادية
الكلية.....55

ثانيا: البنى
التحتية.....58

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في
الجزائر.....58

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
وآفاقه.....61

اولا: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في
الجزائر.....61

ثانيا: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في
الجزائر.....62

المبحث الثالث: اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات -الجزائر-
.....65

المطلب الاول: الاثار المباشرة وغير المباشرة على ميزان

المدفوعات.....65

أولا: الاثار المباشرة على ميزان

المدفوعات.....65

ثانيا: الاثار غير المباشرة على ميزان

المدفوعات.....69

المطلب الثاني: الاثر من خلال التدفقات الداخلة والتدفقات

الخارجة.....69

أولا من خلال التدفقات

الداخلة.....69

ثانيا: من خلال التدفقات الخارجة.....70

خلاصة الفصل.....71

الخاتمة العامة (72-74)

قائمة المراجع.....75-78

الملاحق.....79

مقدمة عامة

تمهيد:

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية، وانحساراً في حركة الاقتراض الدولية بسبب أزمة المديونية في عام 1982، مما أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر من التمويل الدولي، هذه المكانة تدعمت أكثر من مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للأسماوية، وانهيار المعسكر الشرقي، والتحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية التي توجهت إلى تقليص دور الدولة، وتشجيع القطاع الخاص وتحرير حركة رؤوس الأموال والتجارة، وهذا ما يظهر واضحاً ضمن برنامج التعديل الهيكلي والذي يستهدف أساساً تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم اليات اقتصاد السوق وإزالة عوائق حركة رؤوس الأموال والسلع والعناصر الانتاجية في السوق الدولي.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، إلا أنه قد يعمل أيضاً على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الواردات، أو يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات بشكل عام عن طريق تحويل الأرباح وغيرها من رؤوس الأموال إلى الخارج، كذلك لا يكمن الجزم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص حجم العجز في الميزان التجاري للدول المضيفة، فقد يعمل على تحسين حساب رأس المال في البداية ولكنه قد يؤثر سلباً على الحساب نفسه في الأجل المتوسط نتيجة للتعاملات المالية الخارجية للمستثمر الأجنبي.

أولاً: الإشكالية:

إن كون الاستثمار الأجنبي عموماً، والاستثمار المباشر على وجه الخصوص، تظهر في شكل منبع من بين المنابع الأخرى المحتملة لرؤوس الأموال، بالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعالج ابتداءً من دورها التمويلي لاختلال ميزان العمليات الجارية، فمع نقص المصادر الداخلية فإن العجز الجاري لا يمكن تجاوزه بدون زيادة في الادخار المحلي أو الرجوع إلى رأس المال الأجنبي، ومن هذا المنطلق يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

كيف يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بجوانب البحث سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات المناخ الاستثماري الجاذب لراس المال الاجنبي؟
- ما العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات؟
- ما هي الضمانات التي تمنحها الجزائر للمستثمرين الاجانب؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ان استقطاب راس المال الاجنبي يتطلب توفير شروط مناسبة لذلك، خاصة الامن والاستقرار السياسي في الدولة المستقطبة والمناخ الاستثماري الملائم.
- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات.
- تعتبر الحوافز الممنوحة والتسهيلات والضمانات المقدمة كسب لثقة المستثمر الاجنبي لذا حاولت الجزائر تكييفها وفق متطلباته.

ثالثا: اهمية الدراسة:

يستمد البحث اهميته من الدور التمويلي الذي يلعبه راس المال الاجنبي في تمويل الاقتصاد الوطني على العموم وميزان مدفوعات الدولة على وجه الخصوص وخاصة ميزان حساب راس المال، وهذا لما يمكن ان يوفره من عملات اجنبية وتقليص حجم الواردات كما ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يمكن ينفع الدولة المضيفة عن طريق الزيادة في دخلها الناجم عن الاستثمار.

رابعا: اهداف الدراسة:

ان الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الاهداف التالية:

- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- معرفة العلاقة بين تطورات ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ومدى تأثير هذا الاخير على استقرار ميزان المدفوعات.
- الوقوف على مدى مرونة الاجراءات المتبعة في الجزائر والمتعلقة باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

خامسا: اسباب اختيار الموضوع:

كان اختيارنا للموضوع نتيجة اعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في الآتي:

- لكون الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم مصادر تمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة من بين الوسائل المعالجة لاختلال ميزان المدفوعات.
- الرغبة في دراسة المواضيع التي تهتم بالتطورات التجارية والاقتصادية للجزائر.
- حداثة الاستثمار الاجنبي المباشر نتيجة للتحويلات التي تعرفها اقتصاديات العالم.

سادسا: منهجية البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة اقتضت الدراسة على الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث سنصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر وكذلك العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات، بالإضافة الى وصف واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. ولانجاز هذا البحث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية واللغات الاجنبية والاستعانة بالبحوث المتخصصة الوطنية والدولية واستخدام البيانات والاحصائيات الصادرة عن المنظمات الوطنية والدولية المتخصصة.

سابعا: الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولناها في هذا الموضوع و التي تتعلق به او ببعض اجزائه الاساسية و التي تمكنا من الحصول عليها، نذكر منها ما يلي:

1. دراسة: "رفيق نزاري" بعنوان "الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة

تونس والجزائر والمغرب" وذلك من خلال الفترة 1991-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، توصل فيها الى ما يلي من نتائج:

- ✓ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قد ساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات وتأثيره الايجابي على راس المال البشري وذلك باعتبار ان النسبة الكبيرة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مركزة في قطاع الطاقة خاصة المحروقات من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف الإنتاج النقل والتكرير.

2. دراسة: "كريمة قويدري" بعنوان "الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"،

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه بتلمسان، 2011،
حيث من بين النتائج التي توصل اليها الباحث ما يلي:

- ✓ اشارت النتائج الى الاثر الايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1991-2008، مما يدل على اهمية تراكم راس المال المحلي واهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجيات الضرورية ومستلزمات الانتاج.

3. دراسة: حمزة بن حافظ بعنوان " دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي

المباشر"، مذكرة ماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطينة،
2008، حيث من نتائجها:

- ✓ ان تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.
- ✓ تحرير المستثمر المحلي والاجنبي من التعقيدات الادارية والاجراءات البيروقراطية، بتطوير الادارة على كل المستويات.

4. دراسة: عمار زودة بعنوان " محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر "، مذكرة ماجستير في

الادارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، حيث توصل في هذه الدراسة الى عدة نتائج منها:

- ✓ ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد ادى بشتى اشكاله كانشاء مشروع جديد بالكامل او تملك اصول منشأة قائمة او من خلال عملية الاندماج، خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصادات الدول النامية.
- ✓ تلعب الشركات متعددة الجنسيات القناة الرئيسية التي تدير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حول العالم، وذلك من خلال عمليات الاندماج مع الشركات والمؤسسات الانتاجية الخارجية للمستثمر الاجنبي.

ثامنا: اقسام البحث:

لقد تناولنا الدراسة في ثلاثة فصول كالآتي:

- ✓ الفصل الأول: جاء تحت عنوان مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الاول المفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر، اما المبحث الثاني

فقد تضمن النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر، في حين تم التطرق في المبحث الثالث الى اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر و مراحل تطوره و اتجاهاته.

✓ **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بميزان المدفوعات، اذ تم في

المبحث الاول تناول المفاهيم الاساسية لميزان المدفوعات، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني الى الربط بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات، اما المبحث الثالث فقد تضمن مزايا و عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة.

✓ **الفصل الثالث:** وهو يتطرق الى الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على ميزان مدفوعات

الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الاول الى تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اما المبحث الثاني فقد خصصناه الى تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اما المبحث الثالث ففيه الاثار المباشرة و الغير المباشرة للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر، بالإضافة الى اثاره من خلال التدفقات الداخلة و الخارجة من و الى الجزائر.

تمهيد الفصل

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغييرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي معظم تلك الزيادة، وهي اتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة و الاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ومع نشوء شبكة عالية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي للاستفادة من الوفرة الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة. ومنه سيشكل هذا الفصل مدخل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والأشكال والأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، ليكون هدف هذا الفصل هو بناء قاعدة معرفية تسمح لنا بالمرور إلى بقية الفصول. وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثيراً كبيراً على جلب الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى المناخ الاستثماري ومحدداته.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعاً لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات الموجه إليها.

أولاً: تعريف الاستثمار:

- يعرف على أنه كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو استغلاله.¹
- كما يعرف على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.²
- الاستثمار هو أي نشاط اقتصادي يكون له عائد للمالك بشكل مباشر أو غير مباشر. ويأخذ الاستثمار عدة أشكال مثل "الشركة"، وتعني أي هيئة تم تأسيسها أو تنظيمها بموجب القوانين المطبقة، سواء كانت أم لم تكن تهدف إلى الربح، وسواء كانت مملوكة أو مسيطرة عليها من قبل القطاع الخاص أو الحكومة، وتشمل الشركة أو الشراكة أو الائتمان أو المشاريع المشتركة أو المؤسسة الفردية أو الفرع، أو الرابطة أو أي هيئة أخرى.

- الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في

¹ :حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص35.

² : مبارك سلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص115.

القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة ، ويمكن تعريف أيضا علي أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة أو إحلال أو تجديد مشروعات إنتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة.¹

- كما عرفه القانون الجزائري 03/01* المتعلق بتطوير الاستثمار من خلال مادتيه الاولى والثانية: هو كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في اطار منح الامتيازات والرخصة. ويمثل كذلك اقتناء اصول تدرج في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج او اعادة التأهيل او اعادة الهيكلة، او المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية او عينية.

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

- يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (الاستثمار المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة.²

- وحسب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يعرف: الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يقوم به مقيم في اقتصاد واحد غير اقتصاد بلده وان يكون ذا طبيعة طويلة الاجل او يخلف مصلحة دائمة.³

كما يتضح من التعريفين السابقين ان المؤسسات المالية الدولية تتفق في ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو تدفق لراس المال على الدولة غير صاحبة راس المال بغرض انشاء مشروع طويل الاجل وتولي ادارته جزئيا.

¹ : <http://ar.wikipedia.org/wiki/2012/12/28>.

² : OCDE, **third edition of detailed benchmark of foreign direct investment**, paris, 1999, p7.

³ : UNCTAD training manual of statistics for FDI and the operations of TNcs, 2009, p47.

- كذلك يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه المشاركة في ملكية راس مال الشركة بنسبة 10% او اكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في ادارتها.¹
- كما ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الاجنبي المباشر ومؤسسة الاستثمار الاجنبي المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا او مؤسسة او مجموعة من الاشخاص او المؤسسات الحكومية او الدولية كمؤسسة التمويل الدولية.²
- ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر انه الاستثمار الذي يفضي الى علاقة طويلة الاجل ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الاجنبي في فرع اجنبي قائم في دولة مضيضة ويشمل الاستثمار الاجنبي المباشر ملكية المستثمر الاجنبي كجزء او كل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك او سيطرته الكاملة على المشروع وتحويله لمراد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية.³
- وقد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم احدى المؤسسات او المستثمرين بشراء وتملك الاصول الرأسمالية كشركات المساهمة او شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة او التأثير على قرارات ادارتها.⁴

اما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، اما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون اسهمها او سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الاسهم بقصد السيطرة على الشركة او المشاركة في ادارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا.⁵

وهكذا فان الاستثمار الاجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء او كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم اي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد.⁶

¹ : Michel Menry Bouhet, **la globalisation « introduction à l'économie du nouveau monde**’, France, 2005, p99.

²: كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، مدرسة الدكتوراه، تلمسان، 2010، ص6.

³: منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الاردن، 2007، ص162.

⁴ : حسين عمر، مرجع سابق، ص56.

⁵: نفس المرجع، ص57.

⁶: محمد صالح القرشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص15.

ثالثاً: مكونات رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر.

ويتضمن رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:¹

1. العوائد المعاد استثمارها:

ويشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

2. رأس مال حقوق الملكية:

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الاسهم في الشركات التابعة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل: توفير المعدات.

3. رأس مال آخر و معاملات الدين بين الشركات:

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

¹ : كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الثنائي: محددات المناخ الاستثماري

يقصد بالمناخ الاستثماري انه منظومة من المتغيرات التي تصنع البيئة المناسبة لاستقبال وتوطين راس المال الاجنبي وتنظيم تدفقه.¹

أولاً: المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر أهم هذه المحددات كالاتي:²

1. حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشراً للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتتمالات المستقبلية.

2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزاً على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ويكون ذلك في مختلف الحالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... الخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساته الاقتصادية. فههدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد

¹: منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 171.

²: مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "دراسة للاثار المحتملة لاتفاق التريمز"، دراسة للاثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، ص 17.

تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.

3. النتائج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

4. سعر الصرف:

ان الشركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أنها تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدايل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

5. معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 3% سنويا، و إذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، نضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

6. تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح مجالاً واسعاً أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها.

7. بنية أساسية مناسبة:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تأثر تأثيراً كبيراً على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة تصميمًا جيدًا للطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز. وتلعب الدولة دوراً هاماً في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جداً وله أهمية إستراتيجية .

ثانياً: المحددات السياسية:

وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والوضع الأمني من حيث إحداث الشغب أو التوترات العرقية أو الطائفية وطريقة تداول السلطة، وإطار المشاركة السياسية للمواطنين وهامش مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومدى تنامي عدد ودور منظمات المجتمع المدني، مستوى العلاقات بين دول الجوار والعالم الخارجي.¹

ثالثاً: المحددات القانونية:

يعد هذا البند من أكثر البنود التي يسلب عليها الضوء في تقييم القرار الاستثماري والاندماج الدولي، فهو يشمل التشريعات الخاصة بتدعيم الشفافية وصلاح الحكم وسيادة القانون واستقلالية الجهاز القضائي، وحماية

¹ : منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيبي، مرجع سابق، ص 172.

الإبداع الفكري وتعميق استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة، بهدف إيجاد بيئة أداء أعمال ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.¹

رابعاً: المحددات الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العمليات الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.²

¹: عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق أوروبا مع التطبيق

على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص28

²: نفس المرجع، ص29.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنتقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي.

- التفسير الحديث.

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات كما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية:¹

يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم مصالح البلد القائم بالاستثمار وذلك من خلال عامل الشركات متعددة الجنسيات فهي تأخذ أكثر مما تعطي، ومن رواد هذه النظرية "دافيد ريكاردو" حيث يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى والتي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البلد الأكثر فقراً والذي تكون فيه الحاجة إلى إنتاجية رأس المال أعلى.

تعرضت هذه النظرية إلى تفسير قيام تبادل خارجي وذلك عند اختلاف النفقات النسبية لعناصر الإنتاج ولكنها لم تفسر هدف قيامها وبالتالي لم تتعرض إلى توضيح اختلاف النفقات بالنسبة لعناصر الإنتاج بين الدول.

حيث يستند الكثير في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن إيجازها في الآتي:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلاً من

إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلائم مع متطلبات التنمية في الدول

المضيفة.

¹: عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص32.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها الشركات المحلية.

ثانياً: نظرية عدم كمال السوق:¹

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها. كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل الشركات الأجنبية أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
 - توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
 - قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعراً بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
 - اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج هذا غير واقعي من الناحية العلمية.
- كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

ثالثاً: نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل "عدم

¹ : عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، ص 393.

كمال السوق" تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات الأجنبية تحصل على عائدات أعلى من عائدات الشركات المحلية. ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق. وكان "هايمر" أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغب الشركة في تعظيم العائد، اعتماداً على المبررات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أولاً: نظرية توزيع المخاطر:

ركزت هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية التوزيع تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو توزيع الأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية لأخرى فربما تقوم الشركة بتوزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة تكون اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض. وفي مجال تقييم النظرية يلاحظ أن هذه النظرية لم تقدم تفسيراً مقنعاً للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاستثمار الأجنبي غير المباشر في توزيع المخاطر للشركة خارج الحدود الوطنية.¹

ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج الدولي:

تقوم هذه النظرية بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى العوامل الضاغطة والضرورية، وليس عملية بديلة للاستثمار المحلي، ومن هنا يتركز هدف الاستثمار الأجنبي، وحسب فلسفة هذه النظرية على حماية الأسواق التي تقع ضمن إطار الشركة من دخول منافسين محتملين جدد وعليه تصبح عملية الاستثمار خارج الحدود الوطنية عملاً ضرورياً، نتيجة الترابط الزمني مع التطور التكنولوجي كدورة زمنية، فكل منتج له دورة زمنية، فعند بداية المشروع تكون مرحلة الإنفاق العالية، حيث ترتفع التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة نتيجة انخفاض الإنتاجية، و عليه تكون التكاليف الكلية أعلى من الإيرادات خلال مدة زمنية معينة. وتعتمد هذه التكاليف والإيرادات على سعة المشروع ونوعيته، وعليه يكون نمطاً في هذه المرحلة وتقل أهمية الميزة التكنولوجية بسبب التوسع في الطلب الفعال، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد، وعليه

¹ : فليح حسين خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص182.

يكون السعر أكثر حساسية لعامل الطلب، و هنا تكون الصعوبة في زيادة الإنتاج بهدف تعظيم الإيراد، مما يدفع الشركة الأجنبية أو المشروع للاستثمار خارج الحدود الوطنية بهدف زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف أو زيادة الإيرادات بسبب التوسع في الطلب الخارجي على المنتج الاستثماري الخارجي، وعليه تزداد أهمية الاقتراب من الأسواق لاختصار تكاليف النقل، إضافة للدفاع عن الأسواق التي تحت سيطرتها لمنع دخول منتجين محليين أو أجانبا تجنباً للمنافسة السعرية في الأمد القصير.¹

¹ : نفس المرجع ، ص183.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض لأهم أنواعها.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض:

1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.¹

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أنه له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.²

¹ : عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، مصر، 2006، ص180.

² : حسين علي خربوش و آخرون، الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص122.

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.¹

4. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.²

ثانياً: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، وفيما يلي نذكر أهم أنواعها:

1. الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية.³ وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها: تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

¹ : نفس المرجع، ص123.

² : عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص189.

³ : فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص192.

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات:

وقد عرفت منظمة الاونكتاد هذه الشركات على انها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة او غير المحدودة التي تتألف من الشركة الام وفروعها الاجنبية فالشركة الام هي المالكة للأصول المستخدمة في الانتاج في الخارج. اما الفرع الاجنبي المملوك كلياً او جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة او غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك حق المشاركة في الادارة.¹ وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:

- كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.
- تنوع منتجاتها.
- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.
- التفوق التكنولوجي.
- القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الدائم والكبير على الإعلان في مختلف وسائل الإعلام.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته (1990-2011)

يتضح من الجدول رقم (1) للملحق الإحصائي والخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له خلال الفترة (1990-2011)، انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال نفس الفترة، حيث انخفضت هذه التدفقات من نحو حوالي 207455 مليون دولار إلى نحو حوالي 223316 مليون دولار خلال الفترة (1990-1993) وهذا الانخفاض راجع إلى الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات إلا أنها ارتفعت مرة أخرى وبلغت 827617 مليون دولار خلال 2001 ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية هذا وقد تراجعت هذه الزيادة خلال العامين التاليين.

لقد عرفت الدول المتقدمة سيطرتها على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي سنة 2001 كانت حصتها تقدر بحوالي 80% أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية ويرجع ذلك إلى المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة من طرف هذه الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية. كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً للسنة الرابعة على التوالي منذ 2003، حيث بلغت عام 2007 ما قيمته 1975537

¹ : فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 193.

مليون دولار،¹ وترجع هذه الزيادة إلى تواصل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية و زيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية".

"شهدت واردات الاستثمار انخفاضاً ملحوظاً خلال السنتين 2008 و 2009، لان التراجع في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية²".

"وحسب التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات* فإنه³:
قد عكست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 تبايناً في نمط التوزيع عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم. ولعل أهم ما يميز اتجاهاتها، وفقاً لأحداث التوقعات، اجتذاب مجموعتي دول الاقتصادات النامية والنامية والمتحولة، ولأول مرة حصة تتجاوز نصف الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنتيجة طبيعية لتحقيق طفرة في التدفقات الواردة لدول آسيا وأمريكا اللاتينية عوضت التراجع في التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة. فقد نمت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 2010، نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحوادها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول، مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال عام 2010 مقابل 478 مليار دولار عام 2009 وبحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية. وفي السياق ذاته، استعادت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصادات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة نموها عام 2010 بمعدل 1%.

¹ : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص8.

* : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف وقعها كافة الدول العربية، و مودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت، بدأت عملها في افريل 1974، و تضم في عضويتها إلى جانب الدول العربية بعض الهيئات العربية الدولية.

² : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، ص62.

³ : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص7.

- تشير التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) والصادرة في
جانفي 2012 إلى:¹

انه على الرغم من التوترات وتزايد المخاطر و التطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011 من
1.3 تريليون دولار في العام السابق، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
خلال الفترة (2005-2007) البالغ 1.47 تريليون دولار، وقد شمل هذا الارتفاع جميع المجموعات الثلاث
الرئيسية (مجموعة الدول المتقدمة-مجموعة الدول النامية ومجموعة الاقتصادات المتحولة) ولكن أسباب
النمو تختلف من مجموعة إلى أخرى رغم أن هناك قاسما مشتركا يتمثل في أن العديد من الدول نفذت
تغييرات ايجابية في السياسات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل و تنظيم دخول وعمل الاستثمارات
الأجنبية المباشرة.

في الدول الدول المتقدمة، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي
المباشر الواردة إليها بنسبة خلال عام 2011، لتصل إلى 753 مليار دولار مقارنة بـ 636 مليار دولار
عام 2010. وحسب التقسيم الجغرافي فقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 23% في حين
انخفضت التدفقات الواردة إلى الولايات

المتحدة الأمريكية بنسبة 8% عام 2010، وهو عكس ما جرى عام 2009. ويرجع الارتفاع في الاستثمار
الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة، وخصوصا في الدول الأوروبية إلى عمليات الاندماج والتملك
والتي تتركز في معظم الحالات في إعادة هيكلة الشركات، و تحسين استخدام رؤوس أموالها و تخفيض
تكاليفها.

أما على مستوى القارة الأوروبية فقد شهدت دولها تباينا في الأداء، حيث تراجعت التدفقات الواردة إلى
اليونان وألمانيا، في حين ارتفعت في فرنسا وإيطاليا. كما تختلف مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة
إلى أخرى، ففي معظم الدول المتقدمة انخفضت حصة الاستثمار في الأسهم إلى اقل من 40%، ومثلت حصة
الأرباح المعاد استثمارها ما يقارب من النصف، في حين ارتفعت التدفقات الرأسمالية الأخرى.
أما مجموعة الدول النامية ومجموعة الاقتصادات المتحولة فقد استقطبتا وللعام الثاني على التوالي نصف
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال 2011. ويعزى ذلك إلى ارتفاع التدفقات الواردة

¹ : التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، 2011، ص8.

إلى الدول النامية في آسيا (باستثناء غرب آسيا) بنسبة 11% لتصل إلى 344 مليار دولار، مقارنة بـ 309 مليارات عام 2010.

كما شهدت دول شهدت دول أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي ارتفاعا في التدفقات الواردة بنسبة 35% إلى 216% مليار دولار، مقارنة بـ 161 مليار العام 2010 وذلك على الرغم من انخفاض عمليات الاندماج والتملك بنسبة 31%، يذكر أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في البرازيل وكولومبيا والمراكز المالية الخارجية.

كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نموا قويا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نمت بنسبة 31% لتصل إلى 91.7% مليار دولار خلال العام 2011، مقارنة بـ 70.2 مليار دولار عام 2010، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدد من صفقات الاندماج والتملك مع روسيا في قطاع الطاقة.

خلاصة الفصل

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة في المشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليص الأخطار التي قد تتجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر إيجاباً على البلد المضيف، يمكن أن يؤثر سلباً إن لم يحسن التعامل معه، وبما إن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والعالمي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من هذا الاستثمار.

بعدما تم التطرق من خلال الفصل الأول لأهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على مختلف أشكاله والنظريات المفسرة له، نأتي الآن لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات من خلال الفصل الموالي.

تمهيد الفصل

لقد أثارت التدفقات الدولية لرأس المال اهتماما كبيرا لدى خبراء الاقتصاد نظرا لأثارها المحتملة على التوازن الخارجي بصفة خاصة وعلى الاستقرار الاقتصادي الوطني ودرجة منافسة الصادرات بصفة عامة، وبالتالي مدى المقدرة على مواجهة الظروف الخارجية. كما دفعت الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في تدفقات رأس المال العديد من البلدان إلى الأمل في زيادة الاستثمار والنمو بشكل ملموس في هذه البلدان، حيث أنها يمكن أن تشكل أيضا تهديدا بحدوث عدم استقرار مالي وأزمات مالية حادة، وفيما يلي سنحاول استعراض أهم الآثار المترتبة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بصفة خاصة من خلال تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: إطار المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات

المبحث الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الأول: إطار المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات

ان لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا ام اجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها اعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من والتزامات، وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى فكرة الاختلال والتوازن لما في ذلك من اهمية خاصة عند تحليل ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: هيكل ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

- هو السجل الاساس والمنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد اخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة.¹
- تعريف صندوق النقد الدولي: ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول اخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى او بسبب هجرة الافراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.²
- بنك فرنسا ووزارة المالية والاقتصاد يعرفونه على انه وثيقة احصائية قدمت وفقا لقواعد القيد المزدوج مسك الدفاتر الذي يوجه ويجمع في مجموعة محددة من المعاملات الاقتصادية والمالية مما يؤدي الى نقل الملكية بين مقيمين بلد او منطقة اقتصادية وغير المقيمين في فترة معينة.³

¹ : منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص40.

² : Balance of payments manual, 4th edition, IMF, washington.

³ : Paul krygman et autre, **économie internationale**, pearson education, France, 7eme édition, 2006, p308.

ثانيا: الهوية الأساسية لميزان المدفوعات:

كل المعاملات الدولية تعطي وبشكل تلقائي تسجيلين محاسبيين في ميزان المدفوعات لهذا السبب في التوازن يكون مجموع كل من الحساب الجاري وحساب العمليات الرأسمالية مساويا للصفر، لكن تناولنا التقسيم التالي لميزان المدفوعات من بين التقسيمات المختلفة:

1. الحساب الجاري: و يشمل ما يلي:¹

1.1. تحت هذا الحساب نجد الحساب الفرعي الأول "تبادل السلع" الذي يتضمن الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك كل السلع المنقولة والمباعة والمشتراة او المحولة بطرق اخرى بين الملاك المحليين والأجانب.

2.1. الحساب الفرعي الثاني "الخدمات" واهم المعاملات الدولية في الخدمات ما يلي:

أ - نفقات النقل بما فيها نقل البضائع والتأمين الخاصة بالحركة الدولية للسلع كذلك نفقات الرحلات الدولية السياحية وغيرها.

ب الخدمات السياحية وتشمل جميع النفقات منها: رواتب المواطنين في البلدان الأجنبية(سكن، نقل،...الخ).

ت خدمات متنوعة للشركات تشمل مختلف الأصناف من المعاملات الدولية، التجارة الدولية للخدمات الهندسية، برمجة الآليات،...الخ.بالإضافة إلى الإتاوات ورسوم التراخيص المدفوعة لاستخدام براءة الاختراع.

3.1. الحساب الفرعي الثالث من الميزان الجاري يتعلق بمداخل الاستثمارات * . مدفوعات الفائدة و الارباح لأنها تعتبر مدفوعات لخدمات لراس المال العامل في الخارج، أرباح مصنع ينتمون إلى مقيم أجنبي، فمن المهم أن نميز هذه المدفوعات السنوية في الحساب المالي.

4.1. الحساب الفرعي الرابع يشكل التحويلات من جانب واحد والتحويلات الجارية، يشمل هذا الحساب المنح الحكومية (المساعدات الخارجية). والتحويلات الخاصة من العمال المهاجرين إلى أسرهم، دفع معاشات التقاعد للمقيمين الاجانب. وتسجيل هذه التحويلات في الحساب الجاري بدلا من حساب رأس المال لأنها، لا تخلق اي التزام لسداد في المستقبل وهو ما يتعارض مع حالة القرض.

¹ : Richard E.caves et autres, commerce et paiements internationaux, paris, 2006, p330.

*. يجب إضافة إليها كذلك مكافآت الأجور عندما يكون مقر إقامة اصحاب العمل و العاملين ليس نفسه.

الشكل رقم (01) يوضح هيكل ميزان الدفعات:

الحسابات والحسابات الفرعية.....
الحساب الجاري
السلع.....الميزان
التجاري
الخدمات
- النقد
- السياحة
- خدمات للشركات.....ميزان السلع
والخدمات
- مداخيل الاستثمارات.....ميزان السلع والخدمات والمداخيل
التحويلات من جانب واحد
- معونات حكومية
- تحويلات خاصة.....الحساب الجاري
الحساب المالي
الاستثمارات المباشرة
الاستثمارات في المحفظة المالية
- الاجل الطويل.....
- الاجل القصير.....
الاحتياطي الرسمي
- ذهب
- قروض صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة
- احتياطات العملات الأجنبية

Source : Richard E. caves, op.cit., page331.

2. حساب العمليات الرأسمالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على اصول الدولة او حقوقها على الدول الاخرى وكذلك على خصوم الدولة او التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة.

وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين: هما حساب رأس المال طويل الاجل وحساب راس المال قصير الاجل.¹

وتتدرج في حساب راس المال طويل الاجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الاصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة للخصوم والأصول التي يزيد اجلها عن عام، ويشمل هذا الحساب على:²

- تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد (ما عدا الاحتياطات الرسمية).
- الاستثمارات المباشرة (المكائن والمباني،...الخ).
- المشتريات والمبيعات من الاوراق المالية.

حيث تعتبر الزيادة في اصول البلد بالخارج والانخفاض في اصول الاجانب في البلد (ما عدا أصول الاحتياطات الرسمية) تعتبر تدفقات رأسمالية للخارج او مدينة في ميزان حساب رأس المال الخاص بالبلد، لأنه يترتب عليها مدفوعات للأجانب.

اما الانخفاض في اصول البلد بالخارج و الزيادة في الاصول الاجنبية في البلد فتعتبر تدفقات رأسمالية للدخل او دائنة لأنه يترتب عليها مدفوعات من الاجانب.

اما حساب رأس المال قصير الأجل، والذي يطلق عليه أحيانا الحساب النقدي، ويشمل الأصول التي لا يزيد اجلها عن عام واحد. وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود او اصول اخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة اي امكانية تحويلها الى الشكل النقدي بسرعة.

¹ : زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 67.

² : حسان خضرم، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط، ص 6.

3. حساب السهو و الخطأ:

قد لا يحدث ان لا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد هذا البند هو الجانب الاقل سواء كان الدائن او المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان.¹

4. حساب الاحتياطي الرسمي:

في حساب راس المال تعمدنا تجاهل الاحتياطات الأجنبية وذلك لتخصيص قسم خاص بها. حيث يتكون الحساب المالي من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ومشتقات مالية بالإضافة الى الاصول الاحتياطية. الاصول الاحتياطية تتوافق مع الاحتياطات الدولية الرسمية للبنوك المركزية. ان البنوك المركزية لكل الدول تحتفظ باحتياطات رسمية من النقد الاجنبي لحماية نفسها من تقلبات الظروف الاقتصادية، لكن في الماضي كانت الاحتياطات الرسمية تتشكل أساسا من الذهب. حاليا، احتياطات البنوك المركزية تحتوى نسبة كبيرة من الاصول المالية الاجنبية. هذه الاحتياطات هي أساسا أصول بالدولار (أذونات خزينة أمريكية مثلا) وكذلك بالأورو. البنوك المركزية تعقد فقط الاصول المقومة بعملتها الخاصة. هذه الاحتياطات تسمح للبنوك المركزية بشراء او بيع اصول في اسواق راس المال. حيث عندما يشتري او يبيع بنك مركزي اصول اجنبية تسجل في الحساب المالي بنفس الطريقة كما تسجل للفرد.²

– الصفقة التالية هي مثال للكيفية التي يمكن ان يقدم البنك المركزي الياباني لشراء أصول باليورو: تاجر فرنسي يستورد سيارة "هوندا" من "اليابان" ويدفع لصانع السيارات بشيك قيمته 20 ألف يورو وشركة "هوندا" لا تريد الاحتفاظ بهذا المبلغ بالأورو، لكن بنك اليابان يقبل تبديل الشيك "بالين الياباني"، وبالتالي هذه الصفقة اذن تسمح بزيادة حجم الاحتياطات الرسمية الأجنبية لبنك اليابان بـ 20 ألف أورو. كما أن هذه الاحتياطات تشكل جزءا من اجمالي الأصول اليابانية على فرنسا، وهذه الأخيرة تزداد بـ 20 ألف أورو، هذه الصفقة تسجل في الجانب الدائن في الحساب المالي لفرنسا وفي الجهة المقابلة تظهر في الحساب الجاري كنتيجة لاستيراد السيارة.

¹ : نفس المرجع، ص7.

² : Paul krugman, op.cit, p312.

ثالثا: مبدأ القيد المزدوج و كيفية التسجيل:

يلاحظ انه في المجال المحاسبي جميع المعاملات الاقتصادية الكاملة تسجل مرتين، مرة دائنة و مرة مدينة. والسبب هو انه أثناء أي صفقة، جميع مخرجات الدولة تكون تقابلها مدخلات.

- ان العملية التي تقيد في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات دولة ما تصبح من تلقاء نفسها عملية مدينة في ميزان مدفوعات دولة أخرى، والعكس صحيح. فعملية الشراء وعملية البيع للسلع نفسها ما هما إلا نتيجة التبادل المتساوي بين كل من العملتين.¹

- فإذا صدرت فرنسا مثلا سلعة مثل: العطر، فان عملية تصدير العطر تسجل في القيد الدائن لميزان المدفوعات الفرنسي ويقابله قيد مدين من الجانب الاخر للميزان باستيراد سلعة اخرى كالنفط مثلا وذلك بالقيمة النقدية نفسها، وهذا يؤدي أما الى زيادة ديون الدولة للغير(الدولة المدينة)، أو زيادة الأصول الأجنبية للمقيمين لدينا(القيد الدائنة). ورغم هذا التساوي الحسابي الذي يحققه مبدأ القيد المزدوج، فانه لا يعني ان الميزان متوازن اقتصاديا فقد يحدث رغم التوازن الحسابي اختلال اقتصادي للميزان ويأخذ احدى صورتَي العجز او الفائض وهذا ما سنراه لاحقا.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

اذا كانت ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية فما الذي يقصد بوجود عجز او فائض في ميزان المدفوعات وهذا ما سنتطرق اليه من خلال ما يلي.

أولا: اختلال ميزان المدفوعات:

- ان الاختلال يكون عندما تكون هناك فروق بين بنود الميزان، وقد يأخذ إحدى الصورتين، الصورة الأولى وهي حالة العجز وتزيد فيها مدفوعات الدولة عن متحصلاتها، فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات الجارية لكن امكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الاموال طويلة الاجل (الذي بدوره حقق فائضا)، أصبح الميزان مجملا في حالة توازن اقتصادي.²

- اما اذا تم تغطية العجز عن طريق حساب راس المال قصير الأجل والذهب والاحتياطات نتيجة حدوثه لحسابي المعاملات الجارية ورأس المال طويل الأجل، أصبح الميزان في مجموعة في حالة

¹: Paul krugman, op.cit, p315.

²: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000، ص76.

اختلال اقتصادي، والأمر ينطبق بالطريقة نفسها بالنسبة للصورة الثانية للاختلال وهي حالة الفائض، والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها، فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية، تقوم الدولة بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي. أما إذا كان هذا الفائض يفوق هذه القروض، واضطرت الدولة في هذه الحالة الى ارسال الذهب للخارج وكذلك اقراض الخارج قروضا قصيرة الأجل، ففي هذه الحالة الاخيرة يصبح ميزان المدفوعات مختلا اقتصاديا.¹

ثانيا: أشكال اختلال ميزان المدفوعات:

ان اسباب اختلال ميزان المدفوعات تأخذ عدة أشكال، نذكر منها:²

1. الاختلال العارض:

ويحدث نتيجة للظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية، أو الآفات الزراعية وينشا عنها عجز في الميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات من هذه المحاصيل ومن ثم يحدث الخلل في مجموع بنود الميزان، حيث يزول بزوال الاسباب المؤدية اليه.

2. الإختلال الموسمي:

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه، ويظهر فائض ايجابي في الميزان ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير، يظهر عجز بالميزان، وتصبح الواردات اكبر من الصادرات.

3. الإختلال الدوري:

يحدث في فترات الانكماش، حيث ينخفض الإنتاج والدخل والأثمان وتنتشر البطالة فتتكمش الواردات عن الصادرات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، بينما في فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الاثمان والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير مع زيادة الواردات مما يؤدي الى حدوث عجز بميزان المدفوعات.

¹: نفس المرجع، ص77.

²: نفس المرجع، ص78..

4. الإختلال النقدي:

يأخذ هذا الاختلال صوراً متعددة، فقد تنخفض أو ترتفع الاسعار الداخلية عن مستوى الاسعار في الخارج دون ان يصحبه تعديل في سعر الصرف لكي هذا التغير، فتصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها فتقل الصادرات أو تزيد مما يؤدي الى حدوث اختلال سلبي أو ايجابي.

5. الإختلال الهيكلي:

إذا حدث هذا الاختلال فإنه يظل قائماً حتى يحدث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي فيحقق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات، و يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظراً لضعف الانتاج.

المطلب الثالث: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

ان وجود الاختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من اهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل احداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن باستخدام مجموعة من الاجراءات الاقتصادية.

أولاً: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية للدولة:

افضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي، والسياسة النقدية يمكن ان تساعد في خفض الطلب وذلك عن طريق التحكم في تكلفة الاقتراض وإتاحة الائتمان، فأتثناء التضخم يقوم البنك المركزي برفع تكلفة الاقتراض او يخفض من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وهذا سيجعل الاقتراض اكثر تكلفة وبالتالي فإن الطلب على الاموال سينخفض وبالمثل مع انخفاض مقدرتها على خلق الائتمان، ومن هنا البنوك سوف تكون اكثر حذراً في سياستها الائتمانية والنتيجة ستكون في انخفاض في حجم الانفاق وتكون كما يلي:¹

¹ : كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، دار النشر الجامعية، مصر، 2002، ص87.

1. زيادة سعر الخصم:

وسعر الخصم هو الفائدة التي يحصل عليها البنك جراء خصمه للأوراق التجارية، فارتفاع سعر الخصم يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي الى انخفاض مقدار الإنفاق الكلي، لكن الاقتراض يصبح اكثر كلفة فارتفاع سعر الفائدة يجعل الادخار اكثر جاذبية.

2. خفض حجم الودائع:

فإذا استطاع البنك المركزي ان يخفض الكتلة النقدية المتاحة، فان مقدرة البنوك على أن تمنح القروض ستخف، لذلك فان البنوك من مصلحتها التقليل من عرض الائتمان، ومن بين الطرق للتحكم في مقدرة البنوك على خلق الائتمان هي:

✓ عملية السوق المفتوحة:

فإذا اراد البنك المركزي ان يخفض من مقدرة البنوك في التعامل على خلق الائتمان، فانه سيبيع الأوراق المالية الى الجمهور أو إلى البنوك ذاتها، وكلا الطريقتين ستؤديان الى انخفاض المقدار النقدي لدى البنك التجارية مما يؤدي الى خفض عرض الائتمان.

✓ تغيير نسبة الإحتياطي الإلزامي:

للبلاد التي تكون فيها البنوك مطالبة بان تحتفظ بحد ادنى من الكتلة النقدية بالنسبة الى حجم ودائعها فإذا اراد البنك المركزي خفض الائتمان للبنوك التجارية فانه يرفع نسبة الإحتياطي الإلزامي.

ومن هنا نجد انه و بإتباع سياسة نقدية ينخفض عرض النقود مما يرفع اسعار الفائدة المحلية مما يشجع الاستثمار المحلي ويخفض الدخل القومي والواردات وبالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات، ودخول رؤوس الأموال يخفض من الضغط الواقع على احتياطياتها الرسمية وانخفاض الدخل وعرض النقود بسبب انخفاض الاسعار الداخلية بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يجعل الإنفاق للمواطنين والأجانب على المنتجات المحلية، فتقل الواردات وتزيد الصادرات، وهذا ما يحسن في ميزان المدفوعات.

ثانيا: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية للدولة:

والسياسة المالية تعبر عن الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، و هذه السياسة يمكن ان تساهم في السيطرة على التضخم و تقليل العجز في ميزان المدفوعات، إما عن طريق خفض الانفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص او عن طريق انقاص الانفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين، فالزيادة في الضرائب

المباشرة على الدخول والأرباح وهذا سيخفض من الدخل الخاص ومنه خفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بالإضافة إلى إن زيادة الضرائب على سلع معينة ستخفض مباشرة من الانفاق عليها. ومنه نستنتج ان المشاكل الاقتصادية لأي بلد، لابد فيها من اتحاد سياسات اقتصادية ذات طابع هيكلية وبالتالي فاحد الحلول لهذه المشاكل يتمثل في محاولة التنويع المتعدد الصادرات وربطها بالتنوع وإمكانية إيجاد الاسواق لها.¹

¹ : نفس المرجع، ص88.

المبحث الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد ينفع الدولة المضيفة عن طريق الزيادة في دخل الدولة المضيفة الناجم عن الاستثمار، الذي يكون اكبر من تلك الزيادة في دخل المستثمر، ولأننا نرغب بتوضيح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات نتيجة قيام الشركات متعددة الجنسية بتحريك رؤوس الاموال للاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء الشركات المنتسبة من جهة وتلقي عوائد او مدفوعات الاستثمار من جهة أخرى ولا بد من دراسة دقيقة لنتائج وتطبيقات اي مشروع من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق عدة تصنيفات لتقدير اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في موازين مدفوعات الدول المضيفة كالاتي:

المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات

أولاً: الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات:

- تقاس هذه الآثار بتعريف المعاملات الدولية المرافقة للشركات متعددة الجنسية والتي تنعكس في ميزان العمليات الجارية وميزان راس المال في ميزان المدفوعات اما كفقرة دائن او مدين. ان النشاطات الجارية للشركات متعددة الجنسيات تنتج الاثر الاكبر على ميزان المدفوعات كما تظهر في ميزان العمليات الجارية الذي يشتمل على مدفوعات دخل الاستثمار الاجنبي والتي تقيد بالسالب وتتضمن هذه المدفوعات ارباح الاسهم وأرباح الفروع الموزعة والفوائد المستعملة في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الآثار الأكثر وضوحاً للاستثمار الاجنبي المباشر فتعكس في ميزان راس المال تحت فقرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي البدء يظهر راس المال السهمي والاستحقاقات والديون فيما بين الشركات والاقتراض من اسواق راس المال لغرض تمويل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بإشارة موجبة، والفوائد المدفوعة على هذه القروض بإشارة سالبة، ومنه إذا كان المجموع موجبا هذا يعني دخول عملة اجنبية الى الدولة المضيفة اما اذا كان سالبا فيعني تسرب العملات الاجنبية الى الخارج.¹

¹ : حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية و النقدية الدولية، جامعة قسنطينة، 2011، ص120.

ثانيا: الآثار غير المباشرة على ميزان المدفوعات:

- تتجم الآثار غير المباشرة عن معاملات الشركات متعددة الجنسيات وبشكل رئيسي كنتيجة لمشاركة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال المحلي الاجمالي الذي يعزز النمو الاقتصادي وهذا يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالصادرات والإستيرادات وسعر الصرف.
- اما الأثر الصافي يشير الى عدم امكانية قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بشكل دقيق من دون معرفة ما يمكن ان يحصل لو لم يتم الاستثمار الاجنبي المباشر. يقاس الأثر الصافي عن طريق الفرق بين المعاملات الخارجية الجارية المرافقة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات وتلك المعاملات التي كانت يمكن ان تحصل في غياب هذه الشركات. ويعد مقياسا لتحديد نمط النمو — وفي الدول المضيفة من دون الاستثمار الأجنبي المباشر، من الطرق الأكثر صعوبة. لذلك فان الدراسات التجريبية نادرة في هذا المجال، ويرى "بيرسون" أن هذه هي امثل الطرق لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، لان مقارنة التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة لا تأخذ في الحسبان الأرباح المعاد استثمارها، واثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة، بينما يظهر الأثر الصافي ما تحققه الدولة المضيفة من عوائد مالية ومنافع تكنولوجية التي تحسن القاعدة الاقتصادية. أما نموذج "فيرنون" فقد ميز بين اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على جانبي التحويلات الرأسمالية والميزان التجاري لميزان المدفوعات من ناحية، وقيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإحلال الواردات أو إعادة التصدير من ناحية اخرى.¹

المطلب الثاني: الأثر من خلال التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

أولاً: التدفقات الداخلة: وتتمثل فيما يلي:²

- مقدار التدفق الداخل من النقد الاجنبي او مقدار مساهمة المستثمر الاجنبي في المشروع الاستثماري فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الاجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الاجنبي.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الاجنبي نتيجة التصدير.

¹ : نفس المرجع، ص121.

² : نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000، ص43

- مقدار التدفق الداخلى من النقد الاجنبى فى شكل مساعدات مالية من الحكومات الام.
- القروض التى تحصل عليها الشركات الاجنبية من الخارج.

ثانيا: التدفقات الخارجة: وتتمثل فيما يلى:¹

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الاجنبى لاستيراد المواد الخام والمواد الاولية.
- مقدار الاجور والمرتببات والحوافز الخاصة بالعاملين الاجانب المحولة للخارج.
- مقدار الارباح المحولة للخارج بعد مرحلة الانتاج والتسويق.
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.

¹ : نفس المرجع، ص44.

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدولة المضيفة، كما أن له اثار سلبية كذلك على اقتصاديات هذه الدول، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيفة:

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحصيل المنافع الاقتصادية والتي من بينها:

1. توفير فرص عمل اكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.¹
2. يمكن ان توفر مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر عملات اجنبية للدول النامية من خلال اقامة مشروعات انتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الاجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة او توسيع المشروعات القائمة التي تمكن من زيادة قدرته الانتاجية.²
3. تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الادارية و التنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل احدث وأكثر تطوراً في العمل و الادارة.³

¹ : فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 176.

² : نفس المرجع، ص 176.

³ : رفيق نزارى، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص 63.

4. يمكن القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة الى انه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير او الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك اكثر انواع الاستثمار الاجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الاجنبي في الاقتصاد الوطني.¹
5. قيام العديد من الدول النامية بإتباع اجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخاً ملائماً للاستثمار الاجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي اصبحت اكثر تقدماً في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخصخصة. هذه العوامل ادت الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الدول النامية بشكل متزايد.²
6. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الاعمال وذلك عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديدة من رجال الاعمال وذلك عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الاجنبية.
7. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.³
8. اقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الاجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية من تكنولوجيا.⁴

¹: نفس المرجع، ص64.

²: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص483.

³: حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص112.

⁴: نفس المرجع، ص112.

9. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الاولية للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ايجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلته تلك الدولة من النقد الأجنبي(حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى ان الشركات الاجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية، وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الاسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية فان تلك الشركات تتيح للدول المضيفة امكانات لغزو اسواق التصدير وزيادة حصيلته صادراتها.

ثانياً: على مستوى الدولة المصدرة له:

تتمثل مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:¹

1. استثمار الاموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
 2. احتكار التكنولوجيا.
 3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.
- بالإضافة الى ما سبق نرى ان الشركات متعددة الجنسيات ستجد منافذ توزيع وقنوات تسويقية جديدة لغزو اسواق الدول المجاورة للدولة المضيفة بالإضافة الى التخلص من مشكل الضرائب الجمركية وغيرها من قيود تجارية يمكن ان تصادفها.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدول المضيفة:

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استفادة الدول المضيفة من المزايا سالفة الذكر، إلا انه يوجد العديد من الانتقادات حوله، والتي نذكر منها ما يلي:

1. غالباً ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبياً على الميزان التجاري خاصة اذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات،

¹: كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 65.

ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الاجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.¹

2. قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمته في الدول المضيفة بدلا من ان يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر من السوق المحلي او بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الاولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، لان ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين اوضاعها والدخول في حلبة الانتاج مرة اخرى ويؤدي ذلك الى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.²

3. يرى البعض ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم اعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات اذ تؤدي الاعفاءات السابقة الى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.³

4. تميز الشركات الاجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الاجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ يمنح العاملون الاجانب اجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة، كما أن جزءا كبيرا من تلك الاجور يوجه الى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، فلقد أشارت إحدى الدراسات التي اجريت في هذا الاطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 الى ان وصل اجر

¹: زياد محمد عرفات ابو ليلي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، الأردن، 2003، ص16.

²: معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، 2009، ص22.

³: نفس المرجع، ص23.

الموظف الاجنبي الى اكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة امثاله في البنوك المشتركة.¹

5. هناك انتقاد اخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب اقامتها في الدول المتقدمة(الدولة الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعة الكيماويات، المنسوجات، الصلب، الاسمنت و السيراميك.²

6. لا تساهم مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها ان تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف اشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات الى اساليب انتاج مكثفة لراس المال ووسائل انتاج تتطلب عمل من نوعية اعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الامر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.³

7. تقوم الشركات الاجنبية بعملية تحويل الارباح اكثر من حجم رؤوس الاموال التي تتدفق الى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية الى المزيد من الاقتراض وبالتالي ترتفع مديونتها وهو ما حدث لدول امريكا اللاتينية.⁴

ثانيا: على مستوى المصدر له:

تتمثل اهمية عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدول المصدره فيما يلي:⁵

1. حرمان الدولة المصدره من ضرائب الدخل على الشركات.

2. تصدير فرص العمل.

3. التأثير على الميزان وميزان المدفوعات.

¹: زياد محمد عرفات ابو ليلى، مرجع سابق، ص17.

²: نفس المرجع، ص18.

³: فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص117.

⁴: النقلي عاطف حسين، اثر تحويل الاستثمارات الأجنبية على تفافم المديونية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، السعودية، 2000، ص118.

⁵: كريمة قويدري، مرجع سابق، ص67.

خلاصة الفصل

يعكس ميزان مدفوعات كل بلد مركزها المالي في تعاملها مع باقي دول العالم وقدرتها على اقتناء موارد وسلع خارجية، والكل يعمل لتقليص عجزه في التعامل مع باقي العالم بل لتحقيق فائض. والنشاط الأجنبي بالضرورة ذو آثار على ميزان المدفوعات قد تكون موجبة وقد تكون سالبة كذلك يختلف الأثر طبقاً لنوع الاستثمار وللسياسات التي تتبعها الشركة في مجال الإنتاج والتسويق وتحويل الأرباح. فعندما تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباح إلى الخارج فلذلك أثر سلبي واضح على ميزان المدفوعات. لكن إذا قامت الشركة المتعددة الجنسيات بدلاً عن ذلك بإعادة استثمار الأرباح محلياً في التوسع في أعمالها في البلد المضيف، فسيكون الأثر ايجابياً.

بعد تناولنا في هذا الفصل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، نأتي الآن لدراسة اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر من خلال الفصل الموالي.

تمهيد الفصل

ان تفتح الدول على بعضها البعض واندماجها في الاقتصاد العالمي من شأنه ان يؤدي الى انتقال التأثيرات بينها عبر قنوات عديدة، وأهمها قنوات التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية، بما فيها حركة رؤوس الأموال وهو ما يجسد في النهاية على مستوى موازين المدفوعات، لذا استوجب لدراسة اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر، معرفة وافية لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر فيها من خلال تقييم مناخ الاستثمار فيها والتطرق الى هيكله ميزان مدفوعاتها وبعد ذلك تحليل اثر تدفق الاستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر

المبحث الثالث: اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات-الجزائر-

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال من خلال اصدار مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث اصدرت كذلك تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر الاجنبي.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولاً: قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

1. قانون الاستثمار 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:*

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة ان تسارع اولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الاجانب لاستثمار اموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963".¹ "كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري و تنقيته مما خلفه هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية".²

2. قانون الاستثمار رقم 284/66 المؤرخ في جوان 1966:**

سنت الجزائر تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 284/66 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، و الذي أعطى الاولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. اما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاها الأجنبي، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية اجراءات جديدة سمحت بمشاركة راس المال الاجنبي في اطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس اموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.

¹ : عبد الرحيم شبيبي، معدل الاستثمار الخاص، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، 25 مارس، بيروت، 2009، ص4.

² : محبوب بن حمودة، أزمة العقار ودوره في تنمية الاستثمار الاجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص64.

* : قانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 63.

** : قانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15، المؤرخ في 1966/06/15، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

3. قانون الاستثمار رقم 82/13 المؤرخ في 21 اوت 1982:¹

صدر القانون 82/13 من اجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الاجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنتي 83-84 حوالي 2328 مشروع. ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون اكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري الى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الانتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.

4. قانون الاستثمار رقم 86/13 المؤرخ في 19 اوت 1986:²

لقد اتم و عدل قانون 82/13 بقانون 86/13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق. فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين يرغبون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على اساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الاطراف. فلقد ابقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الاجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الاموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين. كما يستفيد الشريك الاجنبي كذلك من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال او تحويل الأرباح وما يترتب عن ذلك من رفع او تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الاجانب.

¹: قانون رقم 82/13 المؤرخ في 21/09/1982، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

²: قانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وكيفية سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

5. قانون النقد و القرض 1990:¹

لقد شمل قانون النقد و القرض الصادر في 14 افريل 1990، جوانب عديدة من الاصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الاموال من والى الجزائر. كما الغى مجموع الاحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 41% على التوالي وذلك بفتح المجال لكل اشكال مساهمات راس المال الاجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. و لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها اكثر اهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرا و صريحا. ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع اي بمعدل 20.6% وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.

6. قانون سنة 1993:²

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم في 5 اكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية الملائمة لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي الى الجزائر. و قد جاء هذا القانون ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أو خواص، محليين أم أجنب. كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة، اللجوء الى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها اعاقا استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها.

7. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:³

لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي اصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات. و كذا الاستثمارات التي تنجز في اطار منح

¹: قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 10.

²: المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

³: الامر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد فتح هذا القانون مجالاً واسعاً يشمل نوع الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته.

8. نظام سنة 2005¹:

يهدف هذا النظام إلى تحديد كفاءات تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناتج عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية ومنها عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيطات المعتمدة، بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال والتي يتم معاينتها بصفة قانونية والمدرج في هيكل الاستثمار الكلي المنجز.

9. مرسوم سنة 2006²:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الذي يدعى في صلب النص " المجلس " والمنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، كما جاء هذا المرسوم بما يلي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب.
- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات

¹: نظام رقم 03/05 المؤرخ في 06/06/2005، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53.

²: مرسوم تنفيذي 06-355 المؤرخ في 09/10/2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وسيره وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 64.

والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية 2006، أما الاتفاقيات المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية.

ثانيا: الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي في الجزائر:

لقد منح المشرع الجزائري ضمانات للاستثمارات الاجنبية و هذا يشكل نقطة تحول اساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري انطلاقا من قانون الاستثمار لسنة 1993.

1. الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر:

ان عزم الجزائر على جلب المستثمرين الاجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم(93-12) المتعلق بترقية الاستثمار، والذي ينص على:
الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

يضمن هذا المبدأ حرية كبيرة لإقامة استثمارات في النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة (التعليم- الصحة العمومية،...الخ). وذلك عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) او في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).¹

1.1. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 12/93 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".²

¹ : عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 افريل، الجزائر، 2006، ص 255.

² : المادة 38 من المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

1.2. ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

حسب المادة 39 من المرسوم التشريعي 12/93 والتي فيها: " لا تطبق المراجعات او الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".¹

1.3. ضمان حرية التمويل:

وهذا جاء في المادة 12 من المرسوم التشريعي 12/93: " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من راس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق راس المال الاصلي للمستثمر".²

1.4. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

لتوفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار في جميع الميادين الاقتصادية ابرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما هو مدرج في الملحق الاحصائي.

2. الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

فيما يلي اهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

2.1. النظام العام للحوافز:³

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على اساس السياسة الوطنية للاستثمار وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

¹ : المادة 39 من المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

² : المادة 12 من المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

³ : المادة 9 من الامر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الاعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.

2.2. نظام الاستثناءات:*

يتم منح الامتيازات في هذا النظام من خلال مرحلتين:

- في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من :

✓ الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في راس المال.

✓ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة او مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

- في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

✓ الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجغرافي ومن الرسم على النشاط المهني.

✓ اعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار.

✓ منح مزايا اضافية لتسهيل الاستثمار.

✓ مواد مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية

* : المادة 11 من الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر و توزيعه القطاعي و الجغرافي

أولاً: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر:

ترتكز الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل اساسي في قطاع المحروقات نظرا لنقص الكفاءات المختصة في هذا الميدان، وهذا ما ادى بالعديد من الشركات الاجنبية للاستثمار في مشروعات الإنتاج النقل والتكرير، "وقد عرفت فترة 1967-1980 توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة وعن طريق عقود ممثلة في عقود المفتاح في اليد حوالي 67% خلال الرباعي الثاني، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الاجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في اطار عقود تقسيم الانتاج او عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز السالفة الذكر لفائدة المستثمرين الاجانب وهذا في اطار اعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 عام 2001".

الجدول رقم (1): المشاريع المصرحة الاستثمارية للفترة 2002-2012:

الوحدة: مليون دينار جزائري.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
احتمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

Source : www.andi.dz

- يوضح الجدول اعلاه حصيلة تطور المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2002 الى غاية 2012. " اما بالنسبة لعام 2012 فيعتبر عام الاستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها 7715 مشروع استثماري بما يفوق 816 مليار دينار جزائري. واستحدثت 91 الف منصب

شغل جديد. حيث بلغ عدد المشاريع المشترك فيها اجانب 17 مشروع من اجمالي الاستثمارات والتي تقدر قيمتها بحوالي 42 مليار دينار جزائري والتي يتوقع منها استحداث 3456 منصب شغل".

ثانيا: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر:

1. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية او عربية، والجدول الموالي يوضح المشاريع التي تشرك اجانب.

الجدول رقم(02): المشاريع الاستثمارية التي تشرك اجانب خلال الفترة 2002-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري.

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	228	364 501	38 089
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	185	323 298	29 235
آسيا	27	493 406	3 790
الأمريكتين	9	59 504	3 433
الدول العربية	153	1 181 166	44 129
أفريقيا	1	4 510	425
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	4	14 487	983
المجموع	423	2 120 549	91 113

Source : www.andi.dz

- وصل عدد المشاريع المتوجهة الى الجزائر بنهاية سنة 2012 الى 423 مشروعا توزعت على 9 اقسام. واستفردت اوروبا وحدها ب 228 مشروعا اي ما يعادل حوالي 50% من إجمالي المشاريع، وبلغت قيمة الاستثمارات الاوروبية 364501 مليون دينار جزائري.

ورغم حصول اسيا على 27 مشروعا فقط إلا انها استثمرت ما يفوق 493406 مليون دينار جزائري، كما استثمرت الدول العربية 1181166 مليون دينار جزائري على مستوى 153 مشروعا. فيما اكتفت افريقيا واسيا بمشروع لكل منها.

2. التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر:

سنحاول في الجدول الموالي الاشارة الى اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (03): تقسيم المشاريع الاستثمارية المسرحة اجنبية حسب قطاع النشاط

خلال الفترة 2002-2012:

الوحدة: مليون دينار جزائري.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	%
الزراعة	6	1,42%	2 391	0,11%	0,11%
البناء، الأشغال العامة و الري	64	15,13%	41 083	1,94%	1,94%
الصناعة	239	56,50%	978 702	46,15%	46,15%
الصحة	6	1,42%	13 573	0,64%	0,64%
النقل	16	3,78%	9 531	0,45%	0,45%
السياحة	10	2,36%	481 304	22,70%	22,70%
الخدمات	81	19,15%	504 522	23,79%	23,79%
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0,24%	89 441	4,22%	4,22%
المجموع	423	100%	2 120 549	100%	100%

Source : www.andi.dz

استنادا الى الجدول رقم (03) يتضح ما يلي:

- تتوزع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من القطاعات الاقتصادية الوطنية، حيث يحتل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات مكان الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي يبلغ نسبتها 56.50% و 19.15% على التوالي. ان هذين القطاعين يتميزان بمرودية عالية للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات اضافة الى بعض الانشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية، خاصة تلك الشراكة التي اقامتها الشركة الجزائرية للدواء " صيدال" مع

الشركة السعودية لإنتاج، الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، والشركات الأمريكية " فايزر، باكستار و ليلي" بمبلغ 100 مليون دولار. لم تحض قطاعات الزراعة، الأشغال العمومية والصحة بالمستويات المرغوبة رغم اهميتها. فقطاع الزراعة، لم يسجل سوى 1.42% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 10 مشاريع بما نسبته 22.70% من المبالغ المالية المقررة.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر

لتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر سنتناول في هذا المبحث بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتم تمثّل في معدل النمو في الناتج المحلي الخام والذي يعكس حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1. معدل النمو:

لقد كان لارتفاع اسعار النفط خلال السنوات الاخيرة الاثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات معدلات سلبية ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي سنة 2003 الى 6.9% ووصل سنتي 2004 و 2005 الى حدود 5.3%، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 2.7% ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة أكثر من 20%. لقد تأثر النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تأثراً سلبياً بدرجة ملحوظة خلال العام 2009 نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن معدل النمو في المنطقة يظل ايجابياً مقارنة بالنمو السلبي العالمي فقد حققت الجزائر خلال عام 2009 نمواً ايجابياً قدره 2.4% و 3.3% خلال عام 2010. اما خلال العام 2011 فقد شهد الاقتصاد العربي نمواً مقبولاً بلغ 3.1%. اما بالنسبة للجزائر فقد انخفض من 3.3% سنة 2010 الى 2.5% سنة 2011¹ اما سنة 2012 فقد كان معدل النمو 2.5% وذلك بدعم من قوة قطاع الهيدروكربونات المعزز بالإنفاق العام، وتشير

¹ : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 6.

التنبؤات الى ارتفاع النمو في 2013 ليصل الى 3.4% مرتكزا على الطلب المحلي وحدوث تعاف في قطاع الهيدروكربونات".¹

2. معدل التضخم:

- توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدل التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة اساسا عن تحرير الاسعار التي كانت تحدد إداريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و 1991 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28% سنويا، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39% وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم الى 15% سنة 1996 والى 6% سنة 1997، وتقلص خلال السنوات الاخيرة في معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 1.64% سنة 2005 و 2.7 سنة 2007، ذلك ما يعني استقرار الاسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة.²

- وقد ارتفع معدل التضخم، مسجلا أعلى مستوياته على مدار 15 سنة ليصل إلى 8.4% في 2012، مقارنة بنسبة 4.5% في سنة 2011، وتركزت زيادات الاسعار اساسا في أسعار الغذاء والسلع المصنعة، تحفزها السيولة الزائدة الناجمة عن طفرة الانفاق العام الجاري التي تم تمويلها من عمليات السحب من صندوق ضبط العائدات، وكذلك حالات عدم الكفاءة في سلسلة التوزيع. وفي شهر ماي 2012 رفع البنك المركزي الجزائري نسبة الاحتياطي الإلزامي من 9% إلى 11% وزاد من حجم استيعاب السيولة بمقدار 250 مليار دينار (23%)، مما قلص من تدفقات السيولة الحرة، لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية للتحكم في التضخم.³

¹ : نشرة معلومات معمقة لصندوق النقد الدولي، رقم 13/10، 2012، ص 1.

² : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 7.

³ : نشرة معلومات معمقة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 2.

3. تحليل التوازن الخارجي (تحليل تطور ميزان المدفوعات):

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في الدول الا من حيث ما يعكسه وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية ويظهر كفاءة الانتاج المحلي والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري، وسنحاول من خلال ما يلي تحليل تطور ارصدة ميزان المدفوعات كآآتي:¹

3.1. على مستوى الرصيد الجاري الخارجي:

يلاحظ من خلال الجدول الخاص بالملحق الاحصائي لميزان المدفوعات ان ميزان المدفوعات الجارية قد حقق فائضا قدره 4.36 مليار دولار امريكي سنة 2002 ويستمر هذا الفائض الى غاية سنة 2008 حيث يحقق قدر 34.45 مليار دولار امريكي وهذا يرجع اساسا الى فائض كبير في الميزان التجاري قدر في 40.60 مليار دولار امريكي وهذا كنتيجة لارتفاع اسعار البترول وبالتالي صادرات المحروقات. اما سنة 2009 فقد شهدت انخفاضا مفاجئا في ميزان المدفوعات الجارية وهذا بسبب الازمة المالية العالمية حيث اثرت هذه الاخيرة على اسعار البترول وبالتالي انخفضت الصادرات نظرا لان المحروقات تعتبر العنصر الاساسي في هيكل الصادرات الجزائرية، و قدر رصيد الميزان الجاري بـ 0.41 مليار دولار امريكي. وبدا هذا الانخفاض يتحسن الى غاية سنة 2011 حيث قدر الرصيد بـ 19.70 مليار دولار امريكي. اما سنة 2012 بمقدار 8.1% من إجمالي الناتج المحلي.

3.2. على مستوى رصيد حساب راس المال:

اما بالنسبة لميزان رؤوس الأموال فقد كان من الضروري ان يساهم في تغطية النقص الحاصل في ميزان المدفوعات الجارية وتأتي مساهمات رؤوس الاموال طويلة الاجل (الاستثمار المباشر) كشاهد على ذلك سنة 2009 وهي نفس الفترة التي شهد فيها الرصيد الجاري الانخفاض الشديد وهذا يعني ان حساب راس المال قد لعب دور في تمويل عجز الحساب الجاري من خلال تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إما سنة 2011 فقد شهدت انخفاضا في رصيد حساب راس المال وهذا راجع الى انخفاض رؤوس الاموال الرسمية.

¹ : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر .

3.3. على مستوى الاحتياطات الرسمية:

أما فيما يخص الاحتياطات فقد بدأت في التحسن منذ سنة 2001 حيث بلغت سنة 2002 ، 23.11 مليار دولار امريكي وهذا راجع إلى ارتفاع حجم المداخيل من الصادرات النفطية ويستمر هذا التحسن الى غاية اعلى قيمة يبلغها سنة 2006 بقيمة 77.78 مليار دولار امريكي. اما فيما يخص الفترة 2007-2009 فيمكن القول ان الجزائر استطاعت ان تكون مخزونا تستخدمه ابتداء من 2010. " وسيظل وضع احتياطات النقد الاجنبي مريحا في عامي 2012 و 2013 عند مستوى ثلاث سنوات من الواردات تقريبا. كما ستظل مستويات الدين الخارجي منخفضة. وتجدر الاشارة انه من المتوقع ان يبلغ احتياطي صندوق ضبط العائدات صاف من الدين العام حوالي 26% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال المخاطر المحيطة بالاقتصاد مائلة باتجاه التطورات السلبية، نظرا لان الجزائر معرضة لمخاطر هبوط أسعار النفط لفترة مطولة، وارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية (لا سيما أسعار القمح)، وتدهور في الاقتصاد العالمي لاسيما منطقة اليورو، وزيادة الضغوط الداخلية لاستخدام ريع الموارد الهيدروكربونية".¹

ثانيا: البنى التحتية:

تحتل الجزائر مساحة تبلغ 381 741 كم² وقد بلغ عدد سكانها الى غاية عام 2010 36.1 مليون نسمة. ونظامها السياسي عبارة عن تعددية حزبية ويشمل البرلمان كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة. كما تحتوي الجزائر على شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، حيث تصل نسبة التكهرب 97% من القطر الوطني، بالإضافة إلى شبكة اتصالات في تطور جد سريع من توفر الانترنت بالتدفق العالي والـ ADSL. كذلك شبكة طرقات تقدر بـ 107 000 كم وسكك حديدية بـ 4700 كم. كما تحتوي الجزائر 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها مينائين للنفط و 31 مطارا مفتوحا للطيران المدني من ضمنها مخصصة للطيران الدولي. وضاف أن الجزائر لها منبع موارد بشرية مؤهلة تحتل 75% من الشعب الجزائري. بالإضافة إلى موارد طبيعية وفيرة، حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية، والمرتبة 18

¹ : نشرة معلومات معمقة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 4.

منتج للبتروول. و المرتبة 12 مصدر للبتروول. و رابع ممون للطاقة للاتحاد الاوروبي و أول منتج و مصدر للبتروول و الغاز الطبيعي في البحر الابيض المتوسط.¹

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر

سنتناول اهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف اهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الاجنبي لمعرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها.

1. المؤشر العام لسهولة اداء الاعمال:

يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع-مؤشر استخراج التراخيص- مؤشر الحصول على الكهرباء-مؤشر تسجيل الممتلكات-مؤشر الحصول على الائتمان-مؤشر حماية المستثمر-مؤشر دفع الضرائب-مؤشر التجارة عبر الحدود-مؤشر انفاذ العقود و اخيرا مؤشر اغلاق المشروع.

وبالنسبة لوضع الجزائر في هذا المؤشر فقد قامت بإصلاحات في بيئة اداء الاعمال سنة 2010 حيث تم اقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، كما تم خفض تكلفة نقل الملكية و تخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%. كما تم اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية و زيادة كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة تنفيذ العقود التجارية و قد احتلت الجزائر المرتبة 14 عربيا و 136 عالميا على التوالي لسنتي 2010 و 2011، و بالمقارنة مع عام 2011 نستنتج ان الجزائر سنة 2012 قد سجلت على مستوى المؤشر حيث تراجعت بـ 5 مراكز عالميا إلى المركز 148، أما عربيا فقد تراجعت بمركزين إلى المركز 16.²

2. مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العلمي و الذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن اهم المؤشرات العالمية لتنافسية الدول، فهذه المؤشرات تمكن الشركات الاجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما. اما بالنسبة للجزائر فقد تراجع تنافسيتها إلى المرتبة 110 في تقرير 2012-2013 الخاص بالتنافسية الشاملة للدول، إلى تراجع بـ 23 مرتبة على اعتبار

¹ : مطويات حول الاستثمار في الجزائر صادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2012.

² : نفس المرجع.

انها كانت مصنفة في تقرير السنة الماضية في المرتبة 87، وجاء في التقرير الذي ساهم في اعداده مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي والتنمية الجزائري، ان مرتبة الجزائر من حيث تنافسيتها الشاملة قد تراجعت للسنة الثانية على التوالي، حيث احتلت المرتبة 110 بعد ان كانت في تقرير 2011-2012 في المرتبة 87 وفي تقرير 2010-2011 في المرتبة 86 وهو تفهقر مسجل بعد عشر من إنفاق مئات الملايير من الدولارات، في فترة اعلنت فيها السلطات العمومية عن اجراءات وسياسات في صالح بعث الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي. وكشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ان تنافسية الجزائر تأتي في المرتبة 11 في المنطقة العربية. اما على المستوى الإفريقي، احتلت تنافسية الجزائر في القارة المرتبة 13 وفي حين احتلت جنوب افريقيا المرتبة الاولى.¹

3. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار، ويندرج في هذا المؤشر عدة متغيرات اهمها: سيادة القانون والنظام، مصداقية الممارسات الديمقراطية، معدل النمو الاقتصادي، استقرار سعر الصرف، معدل التضخم،... الخ. وبحسب هذا المؤشر جاء ترتيب بعض الدول العربية لسنة 2012 كآآي: الكويت وليبيا والبحرين والجزائر والمغرب بدرجة مخاطر منخفضة من (70 الى 79.9).²

4. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يتكون المؤشر من العناصر التالية: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، متأخرات الدين الخارجي او المعاد جدولته، التقييم الائتماني للقطر، توافر الائتمان المصرفي، معدل الخصم عند التنازل، توافر التمويل للمدى القصير، النفاذ لأسواق رأس المال. ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر الى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما قلت المخاطر فيها. وقد حصلت الجزائر في سبتمبر 2012 على درجة مخاطر معتدلة باللون الاخضر.³

وبصفة عامة يجدر الذكر ان صندوق النقد الدولي قد اكد على الجزائر بضرورة اجراء اصلاحات واسعة النطاق لتنويع مصادر الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية وإعطاء دفعة للنمو، وخاصة نمو قطاع غير الهيدروكربونات. وأكد على ضرورة تركيز الجهود ايضا على تشجيع القطاع

¹: عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية -حالة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، 312.

²: نفس المرجع، ص312.

³: نفس المرجع، ص313.

الخاص واجراء مزيد من التقدم في تحرير التجارة، والوصول بالاقتصاد الى مستوى اكثر كفاءة مدفوع بالمعرفة. واوصى المديرون التنفيذيون لمجلس الصندوق بحماية الاستثمارات العامة وتحسين جودتها وزيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع العام وشجعوا السلطات على اعادة النظر في النظام التقييدي للاستثمار الاجنبي المباشر وتعديله.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و افاقه

أولاً: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: والتي نذكر من اهمها ما يلي:

1. مشكلة التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية:

خلال السنوات الاخيرة تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق، ما الزم الحكومة الجزائرية على القيام بسلسلة من الإصلاحات في الاقتصاد الوطني، ولكن بقي اثر القطاع العام الذي ما زال يلعب دورا هاما وواضحا، كما عانى برنامج الخصخصة من تباطؤ حاد. وبالإضافة إلى ذلك ما زال القطاع العام على البنية التحتية والصناعات، وكذلك القطاع المالي او حصة كبيرة من السوق تنتمي للبنوك العامة. كما تعاني الادارة العامة من صورة سلبية (البيروقراطية)، وتظهر كذلك مشكلة التباطؤ التي يعاني منها تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي اثرت سلبا على ادراك المستثمرين الاجانب الذين يبحثون دائما لمعرفة مدى توافر العوامل التي تساعد وتسهل سير أنشطة الشركة.¹

2. الصورة السيئة ونقص في التواصل:

ان نقص المعلومات عن مكان الأعمال في الخارج، واللوائح الجديدة لتحرير الاقتصاد الوطني، وضعف التواصل بشأن التعديلات وبالتالي ينتج عنه سوء تطبيق القواعد الجديدة والإجراءات وهذا ما يؤثر على جاذبية البلاد للمستثمرين الاجانب.²

1 :

www.memoireonline.com/11/12/6447/m_le_rle_des_IDE_Investissement_direct_etranger_dans_le_secteur_bancaire_algerien20.html.

2 : Ibid.

3. صعوبة الحصول على الاراضي الصناعية:

الاراضي الصناعية هي اهم عائق امام انشاء وتطوير قطاع خاص وطني او اجنبي في الجزائر. ان الحصول على الاراضي الصناعية معقد بسبب نقص المساحات واليد العاملة المؤهلة. بالإضافة الى الجهل من جهة الادارة العمومية ان توافر واستدامة الاراضي من المستثمرين المحتملين تشكل عائقا امام اي استثمار.¹

4. قطاع كبير غير رسمي والفساد المتزايد:

القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، وكذلك من بين العراقيل التي تظهر بشكل منتظم من خلال الاجراءات الاقتصادية، الفساد ونقص الشفافية في الاجراءات الادارية التي لا تزال مشاكل هيكلية في الجزائر.²

5. التأخير في البنى التحتية:

ان سلسلة الميناء الذي يتعامل مع معظم السلع المستوردة الى الجزائر لا تزال تعاني من مشاكل خطيرة على الرغم من التحسينات الاخيرة. التنسيق بين مختلف الجهات القائمة، بما في ذلك سلطات الموانئ، ووكلاء الشحن والجمارك والمستوردين وأصحاب السفن ويبدو أنها غير فعالة. وبالإضافة الى ذلك ووفقا لمقابلات أجراها الاونكتاد قد أثبتت كثير من التأخير في البنى التحتية وتشكل فرامل للاستثمار الأجنبي: الموانئ البحرية، مطارات دولية، السكك الحديدية، شبكات توزيع الكهرباء والغاز، ووصول الاتصالات السلكية واللاسلكية.³

6. عدم كفاءة النظام القضائي:

على الرغم من التعديلات التي شهدتها النظام القضائي، إلا أن الإجراءات لا تزال بطيئة وغير فعالة، بالإضافة إلى البيروقراطية ونقص الثقة في النظام القضائي ولا سيما على مستوى تسوية المنازعات التجارية من قبل الاداريين الاجانب والتي تشكل عوائق امام الاستثمار في الجزائر.⁴

¹ : Ibid.

² : Ibid.

³ : Ibid.

⁴ : Ibid.

ثانيا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1. اتفاقية استثمار ACIM-ANDI:

وقعت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI- ووكالة التعاون الدولي والتنمية المحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط -ACIM- بتاريخ 2013/01/30، اتفاقية تعاون وشراكة. تغطي هذه الاتفاقية مجالات عدة للتعاون بما في ذلك الحث لجالية رجال الاعمال في الجزائر وكذا تكوين اطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال ترقية الاستثمار. وتجدر الاشارة الى ان وكالة ACIM هي وكالة تعاون دولي، والكائن مقرها الرئيسي في مرسيليا، والتي يسجل أسلوبها في التنمية الاقتصادية لبلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا ومحور نشاطاتها يتمثل في المساهمة في تطوير القطاع الخاص من خلال دعم انشاء العمال الحرة.¹

2. منتدى الاعمال الجزائري-الكتلاني ببرشلونة 2013/03/14:

في اطار ترقية الاستثمارات بالجزائر، لاسيما من خلال انشاء الشراكة الاجنبية، سيتم عقد منتدى الاعمال الجزائري-الكتلاني ببرشلونة يوم 14 مارس 2013 وهذا بالتعاون مع الوكالة العمومية لدى المؤسسات الكتلونية ACCIO. كما ان الهدف الرئيسي لهذا المنتدى هو دراسة الفرص الاستثمارية والشراكة في الجزائر لحساب الشركات الكتلونية.²

3. تسهيلات جديدة للاستثمار الاجنبي في مجال المحروقات:

عقد مكتب المجلس الشعبي الوطني اجتماعا بتاريخ 2013/01/08، درس فيه التعديلات 33 التي وردت على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في افريل 2005، والمتعلق بالمحروقات. حيث تضمن النص الجديد تسهيلات اكبر للاستثمارات خصوصا الاجنبية منها فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها كما يتضمن مزايا جبائية جديدة ويحدد الخطوط العريضة للتنقيب غير التقليدية واستغلالها.³

¹ : www.andi.dz/index-php/ar/news/

² : Op.cit.

³ : www.echoroukonline.com/13/10/2013

4. فرانس تيليكوم تريد الاستثمار في الجزائر:

أظهرت شركة "فرانس تيليكوم" رغبتها الكبيرة في مضاعفة استثماراتها في مجال الهاتف النقال وتوسيع حجم اعمالها في كل من الجزائر وموريتانيا والطوغو قصد الوصول إلى رقم أعمال أكبر، حيث ركزت هذه الاخيرة اهتمامها بسوق الاتصالات الجزائرية حيث اكدت استعدادها لتوقيع اتفاقيات مع نظيرتها مجمع اتصالات الجزائر في مجال الهاتف النقال والشبكات.¹

5. مؤتمر الاستثمار العالمي لشمال افريقيا بالمغرب:

النسخة الاولى من مؤتمر الاستثمار العالمي لشمال إفريقيا " WIC " خلال الفترة الممتدة ما بين 20-22 مارس في مراكش بالمغرب لتقاسم ومشاركة فرص الاستثمار في شمال افريقيا والشرق الاوسط. ونظرا لكون المنطقة في نقطة تحول اجتماعية واقتصادية تامة، فإنها تجتنب إعدادا متزايدة من المستثمرين بسبب افاق التنمية والإمكانيات. ويدرس هذا المؤتمر "جاذبية شمال إفريقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة".²

كما تعرض الجزائر عددا كبيرا من فرص الاستثمار في اطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار.

¹ : www.echoroukonline.com/14/01/2013

² : www.echoroukonline.com/23/02/2013

المبحث الثالث: اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

لقد سبق وتطرقنا الى ان رصيد ميزان المدفوعات يمثل رصيد الحساب الجاري زائد رصيد حساب رأس المال، كما أن لحساب رأس المال بمختلف معاملاته دورا كبيرا في تمويل عجز الحساب الجاري وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات. ان الفكرة السائدة عموما هي انه اذا حدث عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فربما امكن للبلد تغطيته بفائض لديه في حساب رأس المال، إلا أن ما يظهره ميزان المدفوعات الجزائر كما رأينا لا يتوافق مع هذه الفكرة اذ نلاحظ ان رصيد حساب رأس المال سالب من سنة 2002 الى 2009 حتى وإذا كان موجبا فهو بقيم قليلة جدا مقارنة برصيد الحساب الجاري. ومن هذا المنطلق نأتي الى دراسة تأثير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على ارصدة ميزان المدفوعات حسب التصنيف التالي.

المطلب الاول: الاثار المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات

أولا الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات:

لعل اهم معيار يمكن الاعتماد عليه لتحديد النتائج المباشرة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات هو مقارنة حجم تدفقات رؤوس الاموال الداخلة بحجم العوائد للتدفقات نفسها والمحولة نحو الخارج.

جدول رقم(05): مقارنة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأرباح المحولة عليها:

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
2.99	2.65	غ.م	5.892	6.206	5.405	6.295	5.485	تحويلات الارباح على الاستثمار الاجنبي المباشر
1.70	2.72	2.291	2.760	2.595	1.662	1.796	1.081	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

الوحدة: مليار دولار أمريكي. **المصدر:** بيانات البنك الدولي.

- ان دخول راس المال الاجنبي في شكل استثمارات اجنبية مباشرة يتبع ايضا بخروج العملات الصعبة في شكل تحويلات الفوائد والأرباح وهو ما يؤدي الى التقليل من اهمية راس المال الداخل والتأثير سلبا على توازن ميزان المدفوعات. فبالاعتماد على احصائيات البنك الدولي فإننا نلاحظ ان تحويلات الارباح على الاستثمار الاجنبي المباشر من سنة 2005 الى غاية 2009 تفوق حجم صافي الاستثمارات الداخلة وهذا ما يعكس سلبا على ميزان المدفوعات ويقلل من أهمية الاستثمار الداخل، لكن هذا الأثر لم يظهر واضحا بشكل يضعف الميزان وهذا راجع الى ارتفاع الصادرات النفطية خلال الفترة السابقة بسبب ارتفاع اسعار النفط. و سرعان ما تحسن الوضع الخارجي الجزائري عام 2010، حيث فاقت بنسبة طفيفة التدفقات الصافية للاستثمار الاجنبي المباشر تحويلات الأرباح على هاته الأخيرة وهذا ما يؤثر ايجابا على ميزان المدفوعات وان كان تأثيرا طفيفا وذلك من خلال التخفيف من حدة العجز في حساب راس المال. و تجدر الاشارة ان الشركات النفطية الاجنبية في الجزائر او بالأحرى اسعار النفط هي التي تغير من وضعية ميزان المدفوعات نظرا لان التركيبة الاساسية للصادرات الجزائرية هي المحروقات وهذا ما يظهر جليا خلال الفترة 2008-2011 على رصيد ميزان المدفوعات حيث انخفض

الرصيد بانخفاض اسعار النفط. ان استثمارات الشركات الاجنبية في الجزائر لا يتم إلا بالنظر للأرباح الهامة المتوقع بينها من الاستثمار المباشر خاصة في قطاع المحروقات. كما يجب الاشارة الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تتم في الدول النامية غالبا ما تكون على شكل مساهمات عينية وليست نقدية، وعليه فان هذه المساهمات لا تظهر في ميزان المدفوعات في حساب الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن في حساب استيراد سلع التجهيز.

وفيما يلي سنقوم بالمقارنة بين صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والأرباح المحولة من قبل شركة سوناطراك.

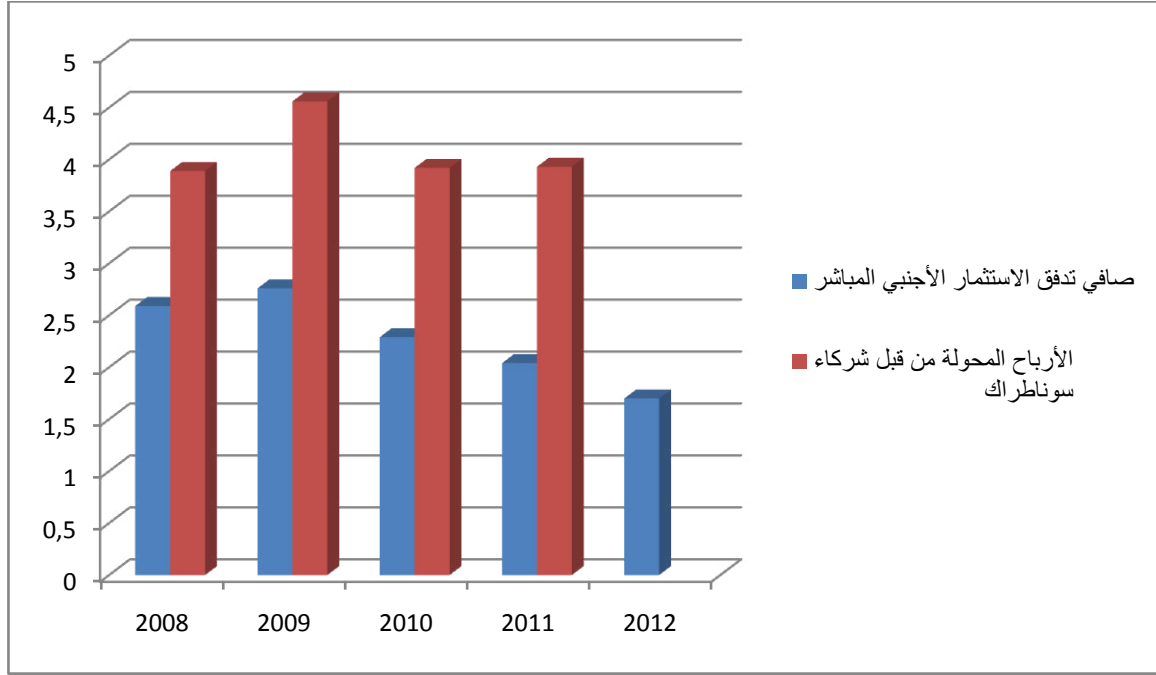
جدول رقم(06): الأرباح المحولة من قبل شركاء سوناطراك:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	2.59	2.76	2.29	22.04	1.70
الأرباح المحولة من قبل شركاء سوناطراك	3.89	4.56	3.92	3.93	غ.م

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

المصدر: بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (02): مقارنة بين صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والأرباح المحولة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

- من خلال الشكل اعلاه يتبين انه ليس هناك فرقا كبيرا بين حجم صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم الارباح المحولة من طرف شركاء سوناطراك، باعتبار أن معظم الاستثمارات الاجنبية موجهة نحو هذا القطاع. كما نلاحظ ان حجم تحويلات الارباح من طرف شركاء سوناطراك تفوق في اغلب الاحيان صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كما هو الحال بالنسبة للسنوات 2008-2010-2011 وفي سنة 2009 قدر حجم الأرباح المحولة بـ 4.56 مليار دولار امريكي وهي تفوق حجم صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الذي قدر بـ 2.76 مليار دولار امريكي اي ما يعادل تقريبا ضعف قيمة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل هذا ما يقلل من اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع المحروقات، اي عندما تتجاوز المدفوعات العكسية لعوائد الاستثمار تدفقات رؤوس الاموال المستثمرة في هذا القطاع لكل سنة وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات على المدى الطويل. وهذا ما يبرر الخلل على مستوى بند دخل العوامل الذي يعرف عجزا مستمرا نتيجة لضخامة الارباح المحولة نحو الخارج من طرف المستثمرين الاجانب مقارنة بحجم الارباح المحولة من طرف المستثمرين الجزائريين في الخارج نحو الجزائر وبالتالي التأثير سلبا على رصيد الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات

ككل. وتجدر الاشارة الى ان الجزء غير المحول والمعاد استثماره قد يفوق ذلك الجزء المحول وهو ما لا يتم تسجيله في بند الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل بنك الجزائر.

اما الاتي فسنقارن بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وفوائد القروض المدفوعة لتمويل هذا الاخير.

جدول رقم(07): الفوائد المدفوعة على قروض الاستثمار الاجنبي المباشر:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	2.28	2.54	3.47	2.04	1.70
الفوائد المدفوعة على قروض الاستثمار الاجنبي المباشر	-0.19	-0.17	-0.11	-0.24	غ.م

الوحدة: مليار دولار أمريكي. **المصدر:** بنك الجزائر

- تقيد الفوائد المدفوعة على قروض تمويل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بإشارة سالبة، فإذا كان المجموع بينها وبين صافي تدفق الاستثمار الاجنبي موجبا هذا يعني دخول عملة أجنبية إلى الدولة المضيفة، أما إذا كان سالبا فيعني تسرب العملات الاجنبية الى الخارج. ومنه نلاحظ من الجدول اعلاه انه خلال السنوات الاخيرة قد تمكنت الجزائر من تحقيق مخزون لا باس به من العملة الصعبة. وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (08): إجمالي الاحتياطات (باستثناء الذهب)

2008	2009	2010	2011	2012
148	155	170	191	205

الوحدة: مليار دولار. **المصدر:** بنك الجزائر.

- هذا بالإضافة انه هذه الاحتياطات بدرجة كبيرة قد اثر فيها التذبذب في اسعار النفط. ونضيف ايضا ان إجمالي تكوين العملة الاجنبية من الدين الخارجي يزداد عام بعد عام حيث حقق الاورو سنة 2012 ، 63% من إجمالي تكوين العملة من الدين الخارجي. أما الدولار فبنسبة 30% من إجمالي تكوين العملة من الدين الخارجي. كما ان خروج راس المال في شكل مدفوعات الفوائد على القروض من شأنه توسيع الاختلال في ميزان المدفوعات.

ثانيا: الآثار غير المباشرة على ميزان المدفوعات:

نقوم بتحليل الجدول التالي لمعرفة حجم مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي.

جدول رقم (09): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت (%):

السنوات	2007-2005	2009	2010	2011	2012
/	5.3	5.7	4.8	4	غ.م

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، 2012 (UNCTAD). **الوحدة:** %

- اما نسبة الاستثمار من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت فتشير الاحصائيات الى ضعفها خلال الفترة المدروسة. ومنه نستنتج الدور الضعيف الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، وهذا الضعف أساسا ناتج عن السياسات الاقتصادية المتبعة.
- وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية وفيما يتعلق بنسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي فقد حلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا كأعلى مستوى خلال السنوات ما بين 2012-2017 بقيمة 39.6%.

المطلب الثاني: الأثر من خلال التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

أولا من خلال التدفقات الداخلة: وذلك بتحليل الجدول التالي:

جدول رقم (10): مداخيل صادرات المحروقات:

مداخيل صادرات المحروقات	2008	2009	2010	2011	2012
/	77.19	44.41	56.12	71.66	70.59

الوحدة: مليار دولار. **المصدر:** بنك الجزائر.

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن مداخيل صادرات المحروقات تتهاوى من العام 2008 الى 2009 وهذا يرجع الى انخفاض الاسعار بسبب ازمة الرهن العقاري التي دفعت المضاربين للخروج من الأسواق وانخفاض وتيرة الاستثمار كذلك، وهذا ادى الى الانخفاض المفاجئ على مستوى الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات. اما سنة 2010 فقد تحسنت عائدات النفط مقارنة مع العام 2009 نتيجة لارتفاع اسعار النفط وبالتالي زيادة حصيلته النقد الاجنبي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات. لتشهد بعد ذلك العائدات ارتفاعا مريحا سنة 2011. وتراجعت هذه العائدات مدعمة

بارتفاع الدولار مقارنة بالايورو بنسبة 12٪. حيث بلغت 70.59 مليار دولار سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وبالطبيعة تأثر ميزان المدفوعات بالإيجاب من سنة 2010 الى 2011. ومنه فان توسيع حجم الصادرات يقلص من الاثر السلبي الذي يتركه تحويل الارباح على ميزان المدفوعات باعتبار ان زيادة حجم الصادرات عن حجم الواردات في البلد المضيف يحسن من وضعية ميزان المدفوعات.

ثانيا: من خلال التدفقات الخارجة: وهذا من خلال تحليل الجدول التالي:

جدول رقم (11): الاجور و المرتبات الخاصة بالعاملين الاجانب المحولة نحو الخارج:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الاجور و المرتبات المحولة للخارج	2.202	2.059	2.044	غ.م	غ.م
صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	2.595	2.760	2.291	2.720	1.709

الوحدة: مليار دولار.

المصدر: بيانات البنك الدولي.

- نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مستوى التدفقات الخارجة من الجزائر يقارب تلك الداخلة اليها وهذا يشير الى الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج. ويعكس هذا الوضع حجم التسرب والتحويل الخارجي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الاجنبية في مجال المحروقات.

خلاصة الفصل

يعد التوجه نحو تحرير حركة رؤوس الأموال، ظاهرة اقتصادية تتواكب مع تسارع حركة العولمة في كل الاتجاهات، وتكامل الأسواق المالية العالمية في ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التمرکز والتداخل في المعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة، وتوجه الدول نحو تحقيق التحرير الاقتصادي بمختلف أبعاده.

إن الاستثمار الاجنبي المباشر في سياق التكامل المالي العالمي، يَطوِي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي، إذ تشكل عنصرا بالغ الأهمية خاصة في السنوات الأخيرة، فمنذ بداية الثمانينيات شهد العالم توجها كبيرا للدول نحو تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية جذرية، وذلك إدراكا منها أن من شأن ذلك أن يزيد من الرفاه والنمو الاقتصادي ويوفر مصادر جديدة للتمويل، خاصة وأن أغلب الدول لم تستطع في حقبة من الزمن أن توفر ادخارا محليا كافيا لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه، وخاصة ال جزائر التي تعاني من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها وهو ما دفع بها إلى البحث عن مصادر خارجية للتمويل، وتغيير سياساتها ومواقفها اتجاه رأس المال الأجنبي .

خاتمة عامة

ان الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم رؤوس الاموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في السنوات الأخيرة، حيث ظهرت الحاجة اليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف، ومن اجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها وذلك باستعمال عدة اجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الاجنبي من جهة، ومن جهة اخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري. ولقد عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات عدة تحولات اقتصادية وهذا ما دفعها لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة بعد تزايد اقتناعها بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في زيادة دخل الدولة المضيفة من جهة، وزيادة صادراتها من منتجات الشركات الاجنبية المستثمرة من جهة اخرى وتعديل وضعية ميزان المدفوعات خاصة وان معظم صادرات الجزائر تشكلها المحروقات التي تحتل المرتبة الاولى على صعيد الاستثمار الاجنبي. وكنتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة بالنسبة لقطاع الصناعة حيث يعد عاملا محفزا للمستثمر الأجنبي، تعمل الجزائر على تكييف مناخ الاستثمار وفق ما يناسب هذا الاخير من جهة ويحافظ على التوازن الخارجي لها من جهة اخرى. لذلك تمثل الهدف الاساسي لهذه الدراسة في التعرف على تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للجزائر. وهذا من خلال قيامنا بتحليل اثار نشاط الشركات متعددة الجنسيات على رصيد الميزان. اذا اظهرت الدراسة انه على الرغم من صغر حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للاستثمار المحلي إلا ان تأثيره في بعض الاحيان ايجابي على ميزان المدفوعات خاصة على نشاط الصادرات.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الاولى التي تفترض بان استقطاب راس المال الاجنبي يتطلب توفير شروط مناسبة لذلك، فقد ثبتت صحتها سلامتها حيث ان الدولة الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر هي التي تتمتع ببيئة استثمارية مستقرة سياسيا واقتصاديا على المستوى المحلي والخارجي.

- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية التي تفترض بان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، فتثبت صحتها إلا اذا كان حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة يفوق حجم تحويلات الأرباح على هاته الأخيرة، ويؤثر سلبا اذا كان العكس.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تفترض بان الحوافز الممنوحة والتسهيلات والضمانات المقدمة كسب لثقة المستثمر الأجنبي، فقد ثبتت صحتها وسلامتها حيث منذ اصدار الجزائر لقانون النقد والقرض سنة 1990 الذي يتضمن ضمانات وحوافز للمستثمرين حسب القطاع العام والخاص تحركت وتيرة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر منذ التسعينات لكن خلال العشرية الاخيرة فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفة نوعا ما رغم كل التسهيلات والحوافز التي منحتها للمستثمرين الاجانب.

ثانيا: نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله، توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ ان افتقار الجزائر الى سوق مالية تشجع على دخول راس المال الاجنبي جعل من الاستثمار الاجنبي المباشر افضل مصدر تمويل خارجي لا ينشأ عنه ديون.
- ✓ ان تقلب السوق النفطية يعتبر عاملا محددًا ومؤشرا على وضعية ميزان المدفوعات، هذا لان الاستثمارات الاجنبية في مجال النفط تحتل الصدارة، هذا ما يدفع الجزائر الى البحث عن مصادر اخرى لدعم العجز في ميزان المدفوعات.
- ✓ ان هناك عاملا اساسيا يمكن الجزائر من تجنب الضغوط الكبيرة الناتجة عن تقلبات اسعار البترول ويتمثل في قدرة الجزائر على اجتذاب تدفقات راس المال الخاص وخاصة الاستثمار في القطاع غير الهيدروكربوني، والتي من شأنها تعزيز وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات ودعم الاحتياطي من النقد الاجنبي.
- ✓ ان للاستثمار الاجنبي المباشر رغم ضعفه اثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات في الجزائر. ولتجنب الاثار السلبية على ميزان المدفوعات والناتجة عن تحويلات الارباح على الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن للبلد المضيف ان يحدد حصة الارباح المحولة بنسبة معينة من الاستثمار الصافي المحقق وذلك بغرض تشجيع اعادة استثمار الارباح المحققة.

- ✓ ان احجام المستثمرين الاجانب على الاستثمار في الجزائر يعود الى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية المتسمة بالبيروقراطية، وهذا يعود بالدرجة الاولى الى الفساد الاداري وهذا يجعل الاجانب يشكون في كفاءة النظام الحكومي.
- ✓ تركز استثمارات الاجانب سواء المحليين او الاجانب في مجال الطاقة وعض النشاط عن القطاع الزراعي الذي يصنف من القطاعات الوفيرة الانتاج.
- ✓ ارتفاع الاسعار وبالأخص اسعار السلع المصنعة ومنه تكاليف الانتاج وهذا ما يؤدي كذلك الى هروب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- ✓ كون الجزائر اول منتج ومصدر للغاز الطبيعي والبتروول في البحر الابيض المتوسط يجعل من الاجانب يوظفون رؤوس اموالهم في الاستثمار في هذا القطاع وتغاضيههم عن باقي القطاعات.
- ✓ ان وضعية ميزان المدفوعات ترتبط اساسا بصادرات المحروقات أي اسعار النفط في السوق العالمي وحجم الانتاج في الجزائر هذا لان معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجال الطاقة.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات:

- بعد ان حددنا اهم النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات كالاتي:
- ✓ تحديث التشريعات الاستثمارية.
- ✓ معالجة مشكلة الاراضي الاقتصادية الذي يشكل عقبة خطيرة امام الاستثمار.
- ✓ زيادة تعزيز شبكة الاتفاقات الثنائية بشأن حماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع المستثمرين الرئيسيين في الجزائر.
- ✓ تجنب العجز في ميزان الحساب الجاري من خلال الحد من الاستيراد والنفقات غير الضرورية وزيادة الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تنشيط وتشجيع الانتاج وبالتالي تنشيط حركة الصادرات خاصة خارج القطاع غير الهيدروكربوني.
- ✓ الاهتمام المتواصل بتهيئة المناخ الاقتصادي الاستثماري الملائم لاستقطاب الاموال الخارجية التي توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية.

✓ دعم الصناعات ذات الكثافة العمالية، التي من شأنها زيادة الطاقة التصديرية وفرص التوظيف والتقليل من الاستيرادات.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
2. حسين علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
3. حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في الية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط.
4. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لكل من شرق وجنوب اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2002.
5. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000.
6. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
7. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، لبنان 2001.
8. عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1989.
9. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
10. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، مصر، 2006.
11. كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، دار النشر الجامعية، مصر، 2002.
12. مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
13. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
14. منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزاد عبد الرحمان الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
15. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر 2000.

ثانيا: الاطروحات والرسائل الجامعية:

1. حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطينة، 2011.
2. رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008.
3. زياد محمد عرفات ابو ليلي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الاردن، رسالة ماجستير، الاردن، 2003.
4. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الادارة المالية جامعة قسنطينة، 2007.
5. كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، مدرسة الدكتوراه، تلمسان، 2010.

ثالثا: المجلات والدوريات والملتقيات:

1. النقلي عاطف حسين، اثر تحويل الاستثمارات الاجنبية على تفاقم المديونية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، السعودية، 2000.
2. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية -حالة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
3. محبوب بن حمودة، ازمة العقار ودوره في تنمية الاستثمار الاجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.
4. معاوية احمد حسين، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، 2009.
5. الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية " دراسة للاثار المحتملة لاتفاق التريمز (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية.

رابعاً: التقارير والمؤتمرات للمنظمات الدولية والعربية:

1. عبد الرحيم شيببي، معدل الاستثمار الخاص، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، 25 مارس، بيروت، 2009.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011.
7. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

خامساً: نصوص تشريعية وتنظيمية:

1. قانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 63
2. قانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15، المؤرخ في 1966/06/15، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
3. قانون رقم 82/13 المؤرخ في 1982/09/28، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.
4. قانون رقم 86/13 المؤرخ في 1986/08/19، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وكيفية سيرها الجريدة الرسمية، العدد 35.
5. المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64.
6. مرسوم تنفيذي 355-06 المؤرخ في 2006/10/09، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وسيره وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 64.

7. الامر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
8. نظام رقم 03/05 المؤرخ في 06/06/2005، المتعلق بالاستثمارات الاجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53.
9. المادة 9 من الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
10. المادة 11 من الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد 47.
11. المادة 12 من المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
12. المادة 38 من المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
13. المادة 39 من المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

سادسا: مواقع شبكة الانترنت:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

سابعا: المراجع باللغات الاجنبية:

- Unctad training manual of statistics for FDI and the operations of TNCs, 2009.
- OCDE, third edition of detailed benchmark of foreign direct investment, paris, 1999.
- Michel menry bouhet, **la globalisation « introduction à l'économie du monde »**, paris, 2005.
- Balance of payments manual, 4th edition, IMF, washington.
- 14. Paul Krugman et autre, **économie internationale**, Pearson éducation, France, 7eme édition, 2006.